إشكالية التناسب بين البنية المؤسساتية والتوازنات السياسية والحزبية في الجزائر

الدكتور: قيرع سليم

أستاذ محاضر "ب"

جامعة الجلفة

مقدمة:

يعتبر النظام السياسي نتاج تفاعل وتجانس بين مختلف مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، و تعتبر الأبنية الحكومية هي العمود الفقري لاستمرارية النظام ناهيك عن عملية التفاعل الدائم مابين النظام وبيئتيه الداخلية في صورة المجتمع و الخارجية و مجموع الضغوطات و التدفّق الآلي لمطالب مجتمعية لأبنية النظام و مؤسساته، هي معادلة محكمة تعمل على استمرارية وبقاء النظام السياسي، والحيلولة دون تفككه أو سقوطه، لكن ما نشهده من تجاذب سياسي داخل مؤسسات الدولة الجزائرية، وعدم وجود توازن وتكافؤ من حيث القوة والسلطة من شأنه أن يؤثر على بنية النظام السياسي، و التحول في شكلها و خصائصها، خاصة ما يخصّ شكل الحكم و واقع السلطة السياسية وكيفية ممارستها لمهامها.

ولعل العامل البارز في تشكيل الأنظمة السياسية النظام الانتخابي بحيث يبرز من زاوية تأثره بالنظام السياسي مكانته الهامة، ولما عليه من آثار وانعكاسات واسعة وعميقة على النظام السياسي في الدولة، حيث تعمل الانتخابات في النظم السياسية الديمقراطية المختلفة على إرساء وتدعيم شرعية الحكم، باعتبارها عملية تتمخض عنها مؤسسات تشريعية وتنفيذية تمثل مختلف شرائح المجتمع وتتميز بالقوة، مما ينتج عنه إرساء دعائم الاستقرار السياسي، وفي المقابل فإن النظام الانتخابي يتأثر بطبيعة النظام السياسي ونمط الحكم وتوازن السلطات في الدولة، ففي الجزائر تأثر النظام الانتخابي بأزمات النظام السياسي الجزائري ما أدى إلى قصور النظام الانتخابي وعدم بلوغ أهدافه.

وسأحاول في هذا الصدد الإجابة على إشكالية: النظام السياسي وتأثيراته السياسية المختلفة على الأبنية السياسية في الجزائر ومدى تأثرها بأزمات النظام الجزائري.

I. البناء المؤسساتي والاستقرار السياسي في الجزائر

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى رصد وتحليل الانعكاسات المختلفة المترابطة بين النظم الانتخابية وأهم القضايا والأبعاد المتعلقة بالنظام السياسي في الجزائر، كمسألة الشرعية والتنمية السياسية، والمشاركة السياسية...

1. النظام السياسي الجزائري ومشكلة الشرعية

يعتبر التكرار الملفت للنظر للانتخابات بأصنافها الثلاثة الرئاسية والتشريعية والمحلية في الجزائر من أكثر المواضيع إثارة للجدل، والذي يعطي انطباع أولي بأن النظام السياسي في الجزائر وصل إلى مثالية ترسيخ عملية الاقتراع العام كوسيلة من وسائل التغيير السلمي والتبادل الدوري على السلطة، وفق ما تمليه قواعد الانتخابات الحرة والنزيهة، والتي تمكن الشعب من الاختيار المباشر لممثليه على المستوى المحلي والوطني.[1]

[1]- عروس الزبير، "الانتخابات التشريعية في الجزائر من المشاركة المكثفة إلى الامتناع الرافض"، في **كتاب النزاهة في الانتخابات البرلمانية**. بيروت:

غير أن تتبع تاريخ تطور نظام الحكم في الجزائر يمكننا من اكتشاف ملازمة الشرعية التاريخية لتقلد السلطة، وتغلبها على الشرعية الدستورية، هذا التلازم كحقيقة تاريخية تعود أصوله إلى الصراع السياسي خلال الثورة التحريرية.[1]

بداية نقوم بتقسيم مراحل تطور سلطة الحكم في الجزائر، لمعرفة الأسلوب الذي تم من خلاله تقلد السلطة، وذلك بدراسة المراحل التالية:

أ. مرحلة حكم الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965:

تميزت هذه المرحلة ببروز صراعات شخصية بين ثلاث شخصيات وطنية، احتلت مناصب ذات أهمية بالغة في الدولة الجزائرية، وقد توزعت القوة داخل سلطة الحكم بين هذه الشخصيات الثلاث وهي: أحمد بن بلة، محمد خيضر، وهواري بومدين، وقد حاول كل منهم توجيه السلطة لتقوية نفسه، حيث عمل محمد خيضر باعتباره أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني على تحويل الجبهة من تنظيم عسكري إلى حزب جماهيري يسيطر على نشاطات الدولة، وعمل هواري بومدين باعتباره وزيرا للدفاع على إعطاء دور مهم للجيش في الحياة السياسية للبلاد، أما أحمد بن بلة -بصفته رئيسا للدولة- فقد عمل على تقوية سلطة مركزية يدعمها مكتب سياسي مؤلف من أهم شخصيات جبهة التحرير الوطني والجيش معاً.

فالائتلاف الذي شكل الحكومة آنذاك كان نتاج صراع بين هذه الشخصيات الثلاث حول أسلوب ممارسة السلطة، ووسائل بناء النظام السياسي، وإذا كان محمد خيضر قد استقال من منصبه في أفريل 1963 بسبب الخلاف حول ضرورة إخضاع الحكومة للحزب، فإن الرئيس بن بلة قد تمكن من السيطرة على أمانة الحزب، ورئاسة الدولة، ورئاسة الحكومة، وعدد من الوزارات المهمة والجمعية الوطنية، إلا أن هذا النزوع الديكتاتوري اصطدم بالانقلاب الذي قاده هواري ضده، أدى إلى انتقال السلطة إلى يد هذا الأخير واستلامه لمنصب الرئاسة سنة 1965.[2]

وعلى مستوى بنيوية الدولة، فقد كانت مفاصلها بيد المؤسسة العسكرية، التي كانت متحالفة مع حزب جبهة التحرير الوطني، والذي كان الحزب الوحيد الحاكم لغاية الانفصال بينه وبين السلطة عقب خريف الغضب الجزائري في 05 أكتوبر 1988، وكانت الدولة آنذاك تفتقد إلى مؤسسات دستورية متينة، بل كانت تكتفي بالتلويح دوما بالشرعية الثورية، وعندما شعرت الدولة بحاجتها إلى مؤسسة تشريعية قامت بتشكيل مؤسسة تم تعيين كل أعضائها، وكان يشترط في العضو أن يكون منتميا إلى حزب جبهة التحرير الوطني.

إن النظام السياسي السائد في تلك الفترة، تميّز بإيديولوجية اشتراكية جعلت من الحزب هو القائد والموجه لاختيارات البلاد، وجعل السلطة تعمل على تركيز هياكلها في شخص رئيس الجمهورية، ليبقى على رأس كل المؤسسات الأخرى. فمجلس الشعب يتمتع نظريا بأولوية الترتيب على الحكومة، باعتباره المعبّر عن السيادة الشعبية. غير أنه عمليا هناك سيطرة واضحة من جانب السلطة التنفيذية، جعلت من المجلس تابعا لها، توجهه حسب توجهها، ورغم أن الدستور منح المجلس آليات للرقابة على عمل

مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 345.

[1]- إبراهيم لونيسي، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

[2]- محمد عباس، **رواد النهضة الوطنية**. الجزائر: مطبعة دحلب، 1992.

الحكومة، إلا أنها لا تؤدي واقعيا إلى تحقيق المسؤولية.[1]

ب. مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين 1965-1979:

بعد الإعلان عن نجاح الانقلاب العسكري في 19 جوان 1965، تم تشكيل مجلس الثورة، وأصبح الهيئة العليا في البلاد لغاية إصدار دستور جديد، لكن هذه الوضعية من الفراغ الدستوري استمرت حتى سنة 1976، حيث سيرت بمرسوم 10 جويلية 1965، الذي نص على "إنشاء هيئات مؤقتة"، إلا أنها دامت حوالي 11 سنة، بحيث يأتي في القمة مجلس الثورة، الذي تركزت بيده اختصاصات كل من رئيس الجمهورية والبرلمان (السلطات التشريعية، والسلطة التنفيذية، والحزب)، هذا المجلس كانت له سلطات مطلقة، بحيث كان يشرف على الحكومة، وهي مسؤولة أمامه مسؤولية جماعية، أما مسؤوليتها الفردية فكانت أمام رئيس الحكومة الذي هو رئيس مجلس الثورة، ورئيس مجلس الوزراء، ويراقب الحزب. ورغم كل ذلك، تعتبر هذه المرحلة الأكثر استقرارا في تاريخ الجزائر المستقلة، والأقل تأثرا باختلال التوازن لسلطة الحكم.

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين، الفترة الأولى عرفت قيام سلطة متجانسة من خلال إنشاء مجلس قيادة الثورة، والذي أصبح المؤسسة الحاكمة في البلاد. الفترة الثانية والتي كانت أكثر تأثرا بالطبيعة التوازنية للسلطة تجلت في اعتماد الإستراتجية الصناعية كمحور للتنمية، وقد ظهر على إثر ذلك جناحان متصارعان على سلطة الحكم يمثل الأول النخبة العسكرية التي منحت لها صلاحيات واسعة منذ وصول الرئيس بومدين إلى سدة الحكم، باعتباره كان مؤيدا للتدخل المباشر للجيش في الحياة السياسية، أما الجناح الثاني فتمثله النخبة التكنوقراطية التي أخذت أهميتها تزداد بفعل تحكمها في السياسة الصناعية والتي أصبحت المحور الأساسي للتنمية.[2]

شرع هواري بومدين في تقوية الدولة على المستوى الداخلي حيث ازدهر القطاع الزراعي في عهده، وكانت ثورة بومدين الزراعية خاضعة لاستراتيجية دقيقة بدأت بالحفاظ على الأراضي الزراعية المتوفرة، وذلك بوقف التصحر وإقامة حواجز كثيفة من الأشجار بين المناطق الصحراوية والمناطق الصالحة للزراعة.

وعلى صعيد الصناعات قام هواري بومدين بإنشاء مئات المصانع الثقيلة، والتي كان خبراء من دول المحور الاشتراكي يساهمون في بنائها، ومن القطاعات التي حظيت باهتمامه "قطاع الطاقة". ومعروف أن فرنسا كانت تحتكر إنتاج وتسويق النفط الجزائري بعد الاستقلال، إلى أن قام هواري بومدين بتأميم المحروقات يوم 24 فيفري 1971، الأمر الذي أدى إلى توفير سيولة للجزائر ساهمت في دعم القطاعات الصناعية والزراعية.

وبالتوازي مع سياسة التنمية، قام هواري بومدين بوضع ركائز الدولة الجزائرية، وذلك من خلال وضع دستور وميثاق للدولة سنة 1976، وساهمت القاعدة الجماهيرية في إثراء الدستور والميثاق، اللذان جاءا ليكرسا الخطاب الأحادي الديماغوجي للسلطة الجزائرية.

---

[1]- بموجب القانون الدستوري المؤرخ في 20 سبتمبر 1962، تم تخويل المجلس التأسيسي إعداد الدستور. لكن في النهاية، تم إعداد الدستور من طرف قادة الحزب وعُرض على المجلس للاستفتاء يوم 8 سبتمبر 1963. استمر المجلس التأسيسي لغاية 20 سبتمبر 1964، حيث تم انتخاب مجلس جديد.

[2]- مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**. ترجمة سمير كرم، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.

نص دستور 1976 على أن الحزب هو الذي يقرر ويرسم ويطبق السياسة العامة، بل إن الوظائف الحاسمة في الدولة كانت تسند إلى أعضاء من قيادته، وقد تحدث الدستور عن الوظائف، ولم يتكلم عن السلطات، خلافا لما هو معروف في مختلف النظم السياسية، وقد اعتمد توزيع السلطة بين عدة وظائف هي:

. الوظيفة التنفيذية: تمارسها الحكومة، ويضطلع بقيادتها رئيس الجمهورية، الذي يسيطر على السياسة العامة للبلاد، وقد أستحوذ على صلاحيات كبيرة حددتها المادة (111) من دستور 1976.

. الوظيفة التشريعية: يمارسها مجلس شعبي وطني منتخب عن طريق الاقتراع المباشر، والمقترح من طرف حزب جبهة التحرير الوطني. يملك رئيس الجمهورية هنا أيضا حق التشريع فيما بين دورات المجلس. يمارس المجلس الشعبي الوطني الوظيفة الرقابية على الحكومة من خلال الاستجواب، السؤال الكتابي، لجان التحقيق، الرقابة المالية، فتح مناقشة حول السياسة الخارجية، إلا أن هذه المناقشة محصورة بين رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني دون باقي النواب، لذا فهي لا تهدف للرقابة بقدر ما تهدف إلى دعم مركز رئيس الجمهورية على المستوى الخارجي.

. الوظيفة السياسية: أسندت للحزب، الذي يعتبر مسؤولا عن تجنيد الشعب وتوجيه السياسة العامة لخدمة الاشتراكية.

. الوظيفة القضائية: يضطلع بها المجلس الأعلى للقضاء.

. الوظيفة التأسيسية: وتتعلق بتعديل الدستور، ويمارسها رئيس الجمهورية.

. وظيفة الرقابة: تمارس من طرف الحزب، والمجالس المنتخبة ومجلس المحاسبة.

عمل دستور 1976 على تركيز السلطة في شخص رئيس الجمهورية ووضعه في مركز لا يخضع فيه للمحاسبة. كما أن مصطلح السلطة مرتبط بشخص رئيس الجمهورية، وتركيبة المجلس الشعبي لا تعبّر عن ممارسة الديمقراطية، لأن موظفي الدولة والحزب يستحوذون على معظم المقاعد في البرلمان، مما جعله يفتقد للسلطة اللازمة التي تمكنه من ممارسة اختصاصاته التشريعية والرقابية المخولة له دستوريا، خاصة في مراقبة الهيئة المضطلعة بالوظيفة التنفيذية، والمركزة أساسا بيد رئيس الجمهورية، هذا الأخير منحت له صلاحية حل البرلمان، ولا يعد مسؤولا أمامه، مع غياب المسؤولية الوزارية أمام البرلمان، مما يوضح أن دستور 1976 أبقى على تركيز السلطة في شخص رئيس الجمهورية، وأبقى على سيطرة الحزب في صنع السياسة العامة للدولة.

نجح هواري بومدين في بناء مؤسسة عسكرية متينة، أصبحت صاحبة الفصل في كل صغيرة وكبيرة، بل يمكن القول أن النظام السياسي أصبح هو الجيش والجيش هو النظام السياسي.

تميز النظام السياسي المنشأ في ظل هذه الفترة بتركيز السلطة في يد رئيس الحكومة ورئيس مجلس الثورة الرئيس الراحل هواري بومدين، وغياب نظام الفصل بين السلطات، وأهم ما ميزه غياب الدستور.

إن توزيع السلطة من خلال دستور 1976، يؤكد على نفي مبدأ التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إذ أن الكفة تميل إلى دعم مكانة السلطة التنفيذية، الممثلة في شخص رئيس الجمهورية، كما أن واقع المؤسسات (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والحزب) يختلف عن المكانة التي حظيت كل مؤسسة منها في الدستور. دستوريا، المؤسسة التشريعية والتنفيذية تابعتان للحزب، لكن في الواقع

العملي، هناك هيمنة من طرف السلطة التنفيذية على الحزب والمجلس معا[1].

ج. مرحلة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد 1978-1991:

بعد وفاة الرئيس بومدين قام المجلس الشعبي الوطني بدوره الدستوري كونه المتكفل دستوريا بالنقل الشرعي للسلطة، ومن هنا بدأ الصراع بين جماعات النخبة للسيطرة على سلطة الحكم بين تيارين أساسيين: التيار الأول يمثل الميول الاشتراكي ويدعمه صغار الضباط الذين ترسخت هذه الفكرة في أذهانهم أثناء فترة حكم هواري بومدين، أما التيار الثاني فيمثل الميول الليبرالي وتدعمه القوى البرجوازية الصاعدة وقادة الجيش، هذا الصراع بين التيارين هو الذي حكم ممارسة السلطة طيلة فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد.[2]

لم يسبق للعقيد الشاذلي بن جديد أن مارس عملا سياسيا، لكنه كان من مؤيدي أنصار الرئيس بومدين وخاصة أنه كان ضابطا في جيش التحرير الوطني، وهذا ما ساعده على تولي مناصب حساسة، وساعده على مواصلة عمله في السلك العسكري إلى أن تمت ترقيته إلى رتبة عقيد.

هناك آراء تقول بأنه تم اختيار الشاذلي بن جديد من طرف السلطة الفعلية لاستغلال بساطته، وتحريكه في الوجهة التي يريدونها، وقد تميزت بداية عهده بصعود نجم بعض الضبّاط الذين لا يؤمنون كثيرا بالخط البومديني ويميلون إلى المحور الغربي أكثر منه للمحور الاشتراكي الذي كان بومدين حريصا على مدّ جسور التواصل معه.

وفي الاجتماع الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني تم اختيار الشاذلي بن جديد رئيسا للجزائر بالإجماع، فأصبح بذلك ثالث رئيس للجزائر بعد أحمد بن بلة وهواري بومدين، وبالإضافة إلى أنه أصبح رئيسا، فقد كان يتولى وزارة الدفاع والأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني، هذه المراكز العليا والمناصب الفوقية التي كان يتمتع بها الشاذلي بن جديد لا تعني أنّه كان صاحب السطوة والحل والربط، لأن أصحاب الحل والربط الحقيقيين يكرهون الأضواء ويعتبرون الخروج إلى الشمس بمثابة زوال قوتهم ومصالحهم وهم لا يريدونها أن تنتهي[3]. وقد كان الشاذلي مرتبكا في قراراته أمام مراكز القوة وأهل الحل والربط داخل المؤسسة العسكرية، وقد أعترف أنه حاول مرارا الفرار من هذا المنصب الرئاسي الذي لم يخلق له والذي دفع إليه دفعا.

الرئيس الشاذلي الذي كان بعيدا عن الجزائر العاصمة مركز الثقل في لعبة الحكم، وجد غداة انتقاله إلى الجزائر العاصمة ليقود الدولة صعوبة في التأقلم مع الأجواء المشحونة التي خلفها رحيل هواري بومدين. وبحكم خلفيته البورجوازية وقربه من الغرب قرر تدشين بداية الانفصال بين الجزائر وايديولوجيتها السابقة.

وكانت خزينة الدولة الجزائرية في بداية عهد الشاذلي بن جديد تضم حوالي ملياري دولار أمريكي، ولم تكن الديون بالحجم الذي تراكمت عليه في عهد الشاذلي بن جديد، فقرر صرف الكثير من هذه الأموال على مشروع "من أجل حياة أفضل" وذلك من خلال استيراد الكماليات لإيهام الشباب الجزائري بأن مرحلة الايديولوجيا ولّت وجاءت حياة مغايرة فيها

---

[1]- صالح بلحاج، **السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري**. ط(1)، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2006، ص 47.

[2]- عاطف عيد، حليم ميشال حداد، **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم: تونس والجزائر**. بيروت: EDITO CREPS INT، 1999.

[3]- يحي أبوزكريا، "الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة"، على الرابط الالكتروني: www.nashiri.net/ebooks/cat/179-pdf.html أطلع عليه: 20 مارس 2014، الساعة 14,00.

الكثير من نكهة الغرب. والحقيقة التي بات يعيها كل الجزائريين أن هذا المشروع الذي استهل به الشاذلي ولايته عاد بالنفع الكبير على مجموعة من ذوي النفوذ الذين جمعوا أموالا طائلة، وهم الذين أطلق عليهم الرئيس المغتال محمد بوضياف اسم المافيا في وقت لاحق، وهم الذين افترقوا عن خط الثورة وفضلوا خط الثروة[1].

ولم يكن هناك أدنى تحسب لطارئ انخفاض أسعار النفط، الذي يشكل في الجزائر أهم مصدر للمداخيل بالعملة الصعبة. وغير تبديد خزينة الدولة الجزائرية، فإن مرحلة حكم الشاذلي بن جديد شكّلت بداية القطيعة مع المنجزات التي تحققت في عهد هواري بومدين، فمشروع الثورة الزراعية تبددّ ومشروع التصنيع انتهى إلى طريق مسدود والثورة الثقافية تمّ الاستعاضة عنها.

لقد قرر الشاذلي بن جديد أن يخوض معركة الانفتاح على الغرب، لكنّ ذلك ما كان ليتمّ بدون إعادة ترتيب البيت السياسي والقضاء على الامتداد البومديني في المؤسسة العسكرية ودوائر القرار، وبهذا الشكل وجد رجال هواري بومدين أنفسهم على الهامش وأحيلوا إلى التقاعد قبل حلول السن القانونية. وقد قام أيضا بإلغاء مشاريع بومدين الكبيرة، حيث أرجع الأراضي المؤممة إلى أصحابها، وأرخى العنان للقطاع الخاص. وبدل مشروع التصنيع قرر الشاذلي بن جديد استيراد حاجيات الجزائر الأساسية.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها قام الشاذلي بن جديد بزيارة باريس سنة 1983، وخالف بذلك بروتوكولا جزائريا غير مدوّن سنّه أسلافه ويقضي باستحالة قيام رئيس الجزائر بزيارة إلى فرنسا التي قال عنها بومدين يوما: "بيننا وبين فرنسا جبال من الجماجم وأنهار من الدماء".

وفي وقت قياسي اختفى عن المشهد السياسي الجزائري كل الذين كان يعتمد عليهم بومدين في حكمه في تطبيق العدالة والمساواة الاجتماعية، وهم الذين ساعدوه على فرض وجوده في البلاد إلى أن أصبح رجل البلاد الأول بدون منازع، لكن خلافاتهم ومنافساتهم لبعضهم البعض، خلقت صعوبات للعمل الحكومي، وهذا ما دفع بالرئيس الشاذلي بن جديد أن يتصرف ويبعدهم عن مواقع المسؤولية، الواحد تلو الآخر. وفي الحقيقة، أن المشكل العويص الذي واجهه الشاذلي بن جديد هو مشكل خلق انسجاما بين أعضاء القيادة السياسية في المكتب السياسي الذي يعتبر السلطة العليا لتنفيذ قرارات اللجنة المركزية للحزب.[2]

وعندما كان الشاذلي يعمل على إنهاء الوجود البومديني، كانت الحركة الإسلامية الجزائرية تتأهبّ للخروج إلى الخشبة، وهذا التزامن بين بداية اختفاء تيار وبداية بروز آخر، جعل بعض المحللين يشبّهون هذا المشهد بآخر مماثل في مصر عندما عمل الرئيس المصري محمد أنور السادات على إنهاء الوجود الناصري مقابل السماح للإخوان المسلمين بالظهور على الخشبة السياسية.[3]

وبعد إعادة ترميم العلاقات الجزائرية مع الغرب بات شغل الشاذلي الشاغل هو في كيفية التحول إلى الليبرالية في أقرب وقت. هذا الاضطراب بين الرأسمالية والاشتراكية، ونفاذ أموال خزينة الدولة الجزائرية أدى إلى بداية تراكم الديون ومستحقاتها، ومع انخفاض سعر النفط بدأت الأزمة الاقتصادية الخانقة تظهر في الجزائر، ساهم في تعميقها ترك الإنتاج والتعويل فقط على الاستهلاك،

[1]- نفس المرجع الآنف الذكر

[2]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 لغاية اليوم**، الجزائر: دار البصائر، 2015، ص 61.

[3]- نفس المرجع الآنف الذكر.

وترتب عن ذلك أزمة تضخم وارتفاع عدد البطالين وإفلاس القطاع العام.

وبدأت الحركة الإسلامية تخرج من قمقمها، كما بدأ التيار البربري يستعد هو الأخر لرفع ألويته، وبدأت العلامات الأولى للأزمة الجزائرية ترتسم في الأفق.

د. مرحلة تفاقم الأزمة الأمنية 1991-1999:

إن تحليل هذه الفترة مهم جدا لفهم الطبيعة التوازنية للسلطة في المرحلة الراهنة، حيث تميزت هذه الفترة باستحضار مفهوم العامل الأمني كمصدر للشرعية، مما يتيح التمكين للمؤسسة العسكرية الانتقال من الدور التاريخي لها كضابط للحراك السياسي إلى صانع له، وقد تم ذلك من خلال تفكيك كل المؤسسات الرسمية للدولة، وإعادة تشكيلها في صيغة تبرر الدور الجديد للمؤسسة العسكرية، إلى غاية ما يسمى باستكمال البناء المؤسساتي للدولة مع الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 1997، أين وصلت الحاجة إلى إبعاد الطابع العسكري عن نظام الحكم في الجزائر في وضع تكاثفت فيه الضغوط الدولية حول تحديد المسؤوليات في النزاع الداخلي.

كما تجسدت قناعة من النخبة العسكرية آنذاك تتعلق بأنه لا يمكن تحقيق الأهداف السياسية للتدخل دون الاستيلاء على المواقع المباشرة للسلطة، حيث لو ترك الوضع كما هو فستؤول القوة لجهات ذات توجاهات معارضة[1]، في ذات الوقت عملت النخبة العسكرية على تأييد نظام سياسي يتصور أنه قادر على تحقيق المصلحة القومية، وكسب التأييد لفترة طويلة من الزمن.

وقد ظهرت العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية قبل وصول الرئيس بوتفليقة إلى السلطة في المشاهد الرئيسية التالية:

المشهد الأول، مجيء محمد بوضياف إلى السلطة: زاول بوضياف عمله التجاري في منفاه في مدينة القنيطرة في المغرب، حيث كان يتردد عليه بعض الجزائريين الباحثين وغيرهم ويسألونه عن قضايا وملفات تتعلق بالثورة الجزائرية، ونقل عنه بعض زائريه أنه كان قلقا للغاية على مصير الجزائر، وكثيرا ما كان يسأل الجزائر إلى أين! وهو عنوان كتابه الذي ألفه في بداية الستينيات أي بعد استقلال الجزائر بسنتين فقط. وازداد اهتماما بالجزائر عقب الإضراب الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 25 ماي 1991 لإلغاء القوانين التي سنتها حكومة مولود حمروش المتعلقة بالانتخابات.

وأثناء عودة محمد بوضياف إلى الجزائر في جانفي 1992 اعتبرت أوساط سياسية جزائرية أن عودته في هذا الوقت تحديدا كانت غير مناسبة وغير لائقة، وقالت هذه الأوساط أن بوضياف تنطبق عليه مقولة الرجل المناسب في الوقت غير المناسب، ورأت هذه الأوساط أنه لو تولى الحكم بعد خريف الغضب مباشرة لكان خيرا له وللجزائر.

وقبل إقالة الشاذلي بن جديد عن السلطة، وقبل إجراء الانتخابات التشريعية بأسبوع واحد، قال الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد أنه "سيذهب بالمشروع الديمقراطي إلى أبعد حد، وسوف يحترم القوة السياسية التي تفرزها إرادة الشعب الجزائري مهما كان لون هذه القوة السياسية"[2]. كما أن القوى السياسية برمتها أعلنت آنذاك أنها ستحترم إرادة الشعب الجزائري وقواعد الديمقراطية وسوف تقبل بنتائج الانتخابات، لكن كل هذه الالتزامات تبخرت مع

---

[1]- فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

[2]- حياة الشاذلي بن جديد، على الرابط الالكتروني: http://www.startimes.com/f.aspx?t=8700892
تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 17 ماي 2014، على الساعة 18,00.

بروز النتائج الأولية وبدأت عقارب الساعة في الجزائر تتراجع إلى الوراء.

بعد انسحاب الشاذلي بن جديد، وحل المجلس الشعبي الوطني، وجدت الجزائر نفسها تعيش فراغا دستوريا رهيبا، علما بأن الدستور الجزائري ينص على أنه في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو موته يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني -البرلمان- رئاسة الدولة وذلك لمدة 45 يوما، تجرى بعدها انتخابات رئاسية، إلا أن المجلس الشعبي الوطني آنذاك قد تم حله، في ظل هذا الفراغ بدأت الجزائر تتخبط في دوامة غياب المؤسسات. ويبدو أن اللعبة كانت محبوكة بدقة لإبقاء الجزائر في ظل هذا الوضع، وفي قبضة المؤسسة العسكرية، لأنه -وبعد تعطيل كل المؤسسات- بقيت المؤسسة العسكرية هي الوحيدة التي تدير مقاليد الأمور.

ولمعالجة حالة الشغور تلك، اجتمع رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي ووزير الخارجية الأخضر الإبراهيمي ووزير الداخلية العربي بلخير ووزير الدفاع الجنرال خالد نزار وكان الاجتماع في قصر الحكومة، وأطلق على هذه النواة اسم اللجنة الاستشارية، وللتذكير فإن الهيئة الاستشارية دستوريا لا يحق لها اتخاذ القرار، ووظيفتها الدستورية تكمن في إعطاء المشورة لرئيس الجمهورية في مسائل الأمن القومي، ودستوريا يشترط أن تجتمع هذه اللجنة الدستورية بحضور رئيس الجمهورية، وهو في هذه الحالة الشاذلي بن جديد الذي أقيل من منصبه، وقد تجاوزت هذه اللجنة كل هذه الاعتبارات الدستورية بحجة أن الوضع الأمني لا يسمح بفلسفة الأمور والوقوف عند حرفية النصوص الدستورية.

وقد خرجت اللجنة المذكورة بعد اجتماعها بفكرة الرئاسة الجماعية وهي ما عرف في الجزائر باسم المجلس الأعلى للدولة الذي تأسس في نهاية الأمر وحل محل رئيس الجمهورية، يتكون هذا المجلس من خمسة أعضاء، وهم: محمد بوضياف رئيسا، خالد نزار عضوا، علي كافي عضوا، علي هارون عضوا، وتيجاني هدّام عضوا. وبمجرد الإعلان عن هذا المجلس اعترضت عليه القوى السياسية باعتباره غير شرعي وغير دستوري. كانت وظيفة المجلس الأعلى للدولة مرتبطة بإعادة بناء مؤسسات المدنية للدولة من جهة، ونفي الطابع العسكري عن نظام الحكم من جهة ثانية، رغم احتلال النخبة العسكرية للمواقع السلطوية المباشرة فيه، وبالتالي، فإن هذه الوظيفة يمكن أن تفسر على أنها نموذج للتمثيل الرمزي لسلطة مدنية دستورية في البلاد، رغم أن واقع ممارسة الحكم يختلف عن ذلك تماما.[1]

وكان البعض في الجزائر يتوقع أن يتقدم رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي لرئاسة الدولة خصوصا وأن بعض النافذين في الجيش أوحوا له بذلك، إلا أن الاضطرابات الجماهيرية والاحتجاجات المتواصلة على قرار إلغاء الانتخابات التشريعية جعلت من صانعي القرار في المؤسسة العسكرية يستنجدون بشخصية من وزن محمد بوضياف لتغليب شرعيته التاريخية على الشرعية الشعبية الملغاة بقرار علوي.

وكان الجنرال خالد نزار قد أجرى اتصالات بمحمد بوضياف ودعاه إلى الجزائر، وتم تكليف علي هارون صديقه القديم بالتوجه إليه حيث يقيم في مدينة القنيطرة بالمغرب، ونجح علي هارون في إقناع محمد بوضياف بالعودة إلى الوطن لأن الجزائر على وشك الدخول في حرب أهلية يحترق فيها اليابس والأخضر، ومما قاله محمد بوضياف للسيد علي هارون أن السلطة عليها أن تستأنف الانتخابات التشريعية وتواصل الدورة الثانية منها، وعليها أن تقبل بنتائجها، وحاول علي هارون إقناعه بأن ذلك غير ممكن.

---

[1]- الجزائر في عهد محمد بوضياف، على الرابط الالكتروني:
http://www.arabtimes.com/mixed3/doc79.html

وعندها أُمهل بوضياف فترة وجيزة للتفكير، وبعد مداخلات حثيثة من الجنرال خالد نزار وزير الدفاع قرر بوضياف أن يعود إلى الجزائر رئيسا.

وبعد عودته إلى الجزائر التقى محمد بوضياف بخالد نزار، حيث سأله بوضياف عن السبب الذي يحول دون استلام الجيش للسلطة بشكل مباشر، ورد عليه خالد نزار بقوله أن الدستور يحصر مهمة المؤسسة العسكرية في حماية الدولة ومؤسساتها، والواقع أن المؤسسة العسكرية وصناع القرار فيها كانوا على الدوام يحبذون توجيه دفة الحكم من وراء الستار.

بعد وصول محمد بوضياف إلى الجزائر تم إبلاغ الشعب الجزائري أنه سيلقي خطابا على الأمة في الساعة الثامنة مساء. وكانت كل الأنظار مشدودة إليه، ومما جاء في الخطاب أنه سيعمل على مكافحة الرشوة، ومحاربة أهل الفساد في النظام، وإحقاق العدالة الاجتماعية، ودعا القوى السياسية إلى التوحد لمواجهة التحديّات الجديدة، وطلب من الشعب الجزائري مساعدته في أداء مهامه، وقال: "هذه يدي أمدها إلى الجميع بدون استثناء".

أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي صودر انتصارها في الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم 26 ديسمبر 1991، فقد حذرت محمد بوضياف من تلويث سمعته التاريخية، ودعته لعدم الوقوع فريسة في أيدي ما أسمته الجبهة الإسلامية للإنقاذ "بالطغمة الحاكمة" التي تريد استغلال وتوظيف سمعة محمد بوضياف ورصيده الثوري. وأصرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مطالبتها السياسية على ضرورة العودة إلى المسار الانتخابي وقد قابلت السلطة الجزائرية هذا الطلب بالمجابهة العنيفة.

عاشت الجزائر في تلك الفترة أحلك أيامها، فرضت فيها حالة الطوارئ، وقام وزير الداخلية الجنرال العربي بلخير بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتم اعتقال كافة قياداتها والعناصر المتعاطفة معها، ولأن السجون لا تسع عشرات الآلاف من الناس فقد تم إقامة معتقلات في الصحراء الجزائرية.

وفي خضّم الفراغ السياسي القاتل الذي شهدته الجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي دعا محمد بوضياف إلى إنشاء التجمع الوطني الذي أراده أن يكون تيارا ثالثا بديلا عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحزب جبهة التحرير الوطني، ورغم أن هذا التجمع كان شعاره الجزائر أولا وقبل كل شيء، إلا أن هذا الشعار الجميل والمنمق لم يثر حماس الكثيرين في الجزائر الذين كانوا يرون أن الجزائر تعيش حربا شرسة بين شرعية الانقلاب وشرعية الانتخاب. فالمؤسسة العسكرية كانت مصرة على إبقاء الوضع على حاله وعدم الرجوع إلى المسار الانتخابي مهما كلف الأمر، وفي المقابل كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مصرة على التغيير الجذري للنظام وتطهير الجزائر من النظام الذي جرها إلى الهاوية.[1]

ولما دعا بوضياف إلى تشكيل حزب التجمع الوطني لملء الشغور السياسي الرهيب عقب تجميد التعددية السياسية الحقيقية، بادر اليسار الجزائري وعلى رأسه الهاشمي شريف والحركة البربرية وعلى رأسها سعيد سعدي بالضغط على منظمات المجتمع المدني للوقوف في وجه الإسلاميين على توجهات التجمع، وكان بوضياف من خلال مدير ديوانه رشيد كريم يعمل على مد جسور مع حزب الطليعة الاشتراكية اليساري بزعامة الهاشمي الشريف و التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي.

وكان البعض في دوائر النظام يروج للفكرة الثالثة أو الاتجاه الثالث بين التيار الإسلامي الذي

[1]-يحي أبوزكريا، "الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة"، على الرابط الالكتروني: www.nashiri.net/ebooks/cat/179-pdf.html أطلع عليه: 20 مارس 2014، الساعة 14,00.

تمثله الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتيار الوطني الذي تمثله جبهة التحرير الوطني، وكان رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي أحد الدعاة إلى هذا الطرح، وكان قوام الاتجاه الثالث الفرانكوفونيين الذين لفظتهم صناديق الاقتراع وحاولوا التكتل لاسترجاع زمام المبادرة، والمفارقة أن سيد حمد غزالي كان يعتبر هذا الاتجاه ديمقراطيا، وهو أول من طالب بمصادرة هذه الديمقراطية عندما تعلق الأمر بفوز الإسلاميين، وهذا الاتجاه هو الذي طالب أيضا بزج الجيش في المعركة السياسية وإلغاء المسار الانتخابي.

الكثير من التيارات السياسية في الجزائر اعتبرت التجمع الوطني بمثابة العودة إلى الأحادية السياسية، وأنه مناورة جديدة من السلطة لتجميد التعددية السياسية وإلغاء المسار الديمقراطي، وقد اعتبرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في بياناتها أن هذا التجمع يعد لاغيا وأنه يندرج في سياق مصادرة اختيار الشعب الجزائري. أما عبد الحميد مهري الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني فقد أعتبر أنّ تجمع بوضياف مشروع لم يتضح بعد كامل الوضوح ولم يتبلور بعد بالرغم من بيانات وتصريحات حوله وأعتبر أنّ التعددية في الوقت الراهن ضروريّة وأنّها الضمان الوحيد للانتقال من نظام الحزب الواحد إلى النظام الديمقراطي التعددي. أما جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين أيت أحمد فكانت ترى أنّ المجلس الأعلى للدولة ومعه التجمع الوطني لا شرعية لهما، وهما تكريس للأحادية السياسية التي رسمت معالم النظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال.[1]

ورفضت بقية الأحزاب الوطنية فكرة التجمع الوطني باعتباره محاولة من السلطة لبناء قاعدة جماهيرية لها، وكان بوضياف ينوي اتخاذ خطوات على غاية من الخطورة ضدّ هذه الأحزاب في 05 يوليو 1992 إلا أن اغتياله في دار الثقافة في مدينة عنابة حال دون تنفيذ العديد من الطروحات.

ما يمكن استخلاصه هو أن 166 يوما من تولي محمد بوضياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة لم تساهم ولو بقسط قليل في حل الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، التي كانت تفتك بالجزائر، وبات القتل والقتل المضاد هو السمة الغالبة، ولم يقدر رصيد بوضياف التاريخي أن يطفئ لهب الفتنة الذي امتدّ إلى محمد بوضياف نفسه. حاول هذا الأخير أن يجند الجزائريين حول مشروع وطني موحد، فاصطدم بنفسية جزائرية يائسة من النظام ورجالاته، حاول بعث الاقتصاد فأكتشف أنه بيد مجموعة من المافيا كما كان ينعتهم به. وطالب بصلاحيات واسعة من المؤسسة العسكرية فرسمت له الخطوط الحمراء التي لا ينبغي تجاوزها، وأقحم في لعبة لم يساهم في رسم معالمها.

إن محمد بوضياف لم يحقق شيئا، وعلى حد تعبير أحمد بن بلة فإن الرئيس محمد بوضياف تجاوزه الزمن الجزائري. لقد عاد محمد بوضياف إلى الجزائر بعقلية ثوار نوفمبر متناسيا أن الثورة الجزائرية نفسها قد تزعمتها شخصيات من الجيل الثاني، وأصبحت الثورة الجزائرية في وضع متأزم، ووجد بوضياف نفسه محاصرا من جميع الجهات وخاصة من طرف زملائه في المجلس الأعلى للدولة الذين كانوا يراقبون تحركات الرئيس بوضياف ويتأكدون من عدم خروجه عن المسار المرسوم من طرفهم، وخاصة أن الرئيس بوضياف يتميز بالشجاعة، واتخاذ القرارات الحاسمة بدون تردد.[2]

كان بوضياف يحاول تذكير الجزائريين بثورة نوفمبر فوجد أن الشعب الجزائري قد تغلبت على معظم أفراده حب المادة، والمواطنون تعودوا على مسايرة المسؤولين، وحتى إذا كانوا غير راضين عنهم

[1]- يحي أبو زكريا، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993**، ط1، بيروت: موسوعة المعارف، ص 77.

[2]- بوحوش، مرجع سابق، ص 261.

فإنهم يعيدون انتخابهم، إذ الحكم الاستبدادي مقبول لديهم.[1]

لقد واجه الرئيس محمد بوضياف صعوبات كثيرة ومعاناة لا مثيل لها، عندما أراد أن يغير السياسات ويغير الرجال في المناصب العليا للدولة. لقد اتضح الآن أن الرئيس محمد بوضياف كان يتصور أن إعادة بناء مؤسسة الدولة يتطلب التخلص من الأحزاب التقليدية التي تتحمل مسؤولية كبيرة في فشل السياسات المنتهجة في الماضي (مثل جبهة التحرير الوطني)، ولذلك فلا فائدة ترجى من مواصلة العمل بالشخصيات المتواجدة بالسلطة منذ مدة طويلة. وعليه، فالتغيير في الشخصيات وعزل الأحزاب التقليدية خطوتان أساسيتان في إعادة المصداقية إلى مؤسسات الدولة الجزائرية. وانطلاقا من هذا التصور، وجد الرئيس محمد نفسه في عزلة تامة وفي مركز ضعف لأن أصحاب النفوذ في الأحزاب والجماعات الضاغطة لا يمكن أن يتعاونوا أو يتسامحوا مع من يسعى لحرمانهم من التمتع بالامتيازات المالية والسياسية التي تحصلوا عليها بعد جهاد طويل ومعاناة كبيرة في الماضي.[2]

المشهد الثاني، تعيين علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة:

كان العقيد علي كافي عسكريا محترفا، انضم إلى الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، وكان من كوادرها في الولاية الثانية في الشرق الجزائري، وقد أوكلت إليه مهمات عسكرية كثيرة أثناء الثورة الجزائرية، وكثيرا ما كان يبعث به الرئيس السابق هواري بومدين سفيرا للجزائر في الدول العربية.

وبعد الاستقلال مباشرة عمل في وزارة الخارجية، وعين سفيرا للجزائر في أكثر من عاصمة عربية كبيروت، ودمشق، والقاهرة، وتونس. وكانت تربطه علاقات جيدة ببعض الرؤساء العرب من أمثال جمال عبد الناصر والحبيب بورقيبة، إلى درجة أن التيار الفرانكفوني في الجزائر كان يعتبره قوميا عربيا، وقد تعود الفرانكفونيون في الجزائر على اتهام كل من يحب الثقافة العربية ويميل إلى اللغة العربية بأنه قومي أو بعثي وما إلى ذلك من مسميات، وفي وقت لاحق باتوا يتهمون المعرب بأنه أصولي أو سليل الأصولية، وكأنهم الأصل في الجزائر وغيرهم الدخيل.[3]

لقد قضى علي كافي حياته متنقلا بين العواصم العربية، وأعتبره البعض في الجزائر بأنّه كان خارج اللعبة السياسية. وأثناء تعيينه على رأس المجلس الأعلى للدولة عقب اغتيال محمد بوضياف، قيل ساعتها أن السلطة تريد أن تعالج أزمة الثقة بين السلطة والشعب، لكن هذه الخطوة لم تفلح في رد الاعتبار للنظام، لأن الأزمة السياسية التي اندلعت في الجزائر كانت أكبر من علي كافي ونظرائه.[4]

أنهيت مهام علي كافي الدبلوماسية في عهد الشاذلي بن جديد، حيث جرى انتخابه أمينا عاما لمنظمة المجاهدين التي ترعى شؤون المجاهدين الجزائريين، وكانت هذه المنظمة محل انتقاد العديد من السياسيين باعتبار أن هذه المنظمة أهملت حقوق المجاهدين الفعليين، وبات المجاهدون المزيفون -وهم الذين زوروا أوراق ووثائق لإثبات أنهم شاركوا في الثورة الجزائرية وحازوا على العديد من الامتيازات- في الواجهة يستفيدون من كافة الامتيازات التي حظي بها الذين شاركوا في الثورة الجزائرية فيما بعد. وللإشارة فإن أي جزائري كانت تكفيه شهادة شخصين معروفين بدورهما أثناء ثورة التحرير لإثبات على أنه شارك في ثورة التحرير. تحقيقا لهذا الهدف، تم تشكيل لجنة وطنية في وزارة المجاهدين للاعتراف

---

[1]- محمد خوجة، **سنوات الفوضى والجنون: الانحدار نحو العنف**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 17.

[2]- بوحوش، مرجع سابق، ص 267-268.

[3]- أبو زكريا، "الجزائر من محد بوضياف وإلى عبد العزيز بوتفليقة"، مرجع سابق.

[4]- نفس المرجع الآنف الذكر.

بالمجاهدين الذين شاركوا في حرب التحرير (1954-1962).

ولم يلعب علي كافي أي دور في مرحلة حكم الشاذلي بن جديد، وبرز اسمه عندما أطيح بهذا الأخير، وعند تشكيل المجلس الأعلى للدولة، أصبح علي كافي ضمن تشكيلة هذا المجلس.

إن وفاة محمد بوضياف يوم 29 جوان 1992 بمدينة عنابة جاءت لتأكد حقيقة جوهرية وهي أنه لابد من فتح الحوار البناء مع جميع القوى السياسية المتواجدة على الساحة الجزائرية والاعتماد على الشخصيات الوطنية الثورية لإعادة المصداقية لمؤسسات الدولة الجزائرية. وخلافا للسيد محمد بوضياف، فإن السيد علي كافي لم يفكر في إنشاء حزب وطني جديد لتوحيد الشعب ومساندته في برنامجه السياسي، فقد أقام جسور تعاون بين المجلس الأعلى للدولة وبين حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وحزب جبهة القوى الاشتراكية. لقد انتبه إلى شيء مهم وهو غياب رؤية واضحة وعدم وجود برنامج موحد تتفق عليه جميع القوى السياسية وإعادة بناء مؤسسات الدولة في إطار التعددية الحزبية.[1]

وعندما كان علي كافي عضوا في المجلس الأعلى للدولة لم يكن له أيّ دور يذكر، حيث كان مقيدا من كل جهة، وكل الأحزاب السياسية التي كان يعول عليها للدخول معها في حوار وطني انتهت إلى قناعة أنه لا يملك أية سلطة فعلية لاتخاذ أي قرار في أية قضية يدافع عنها، وأن السلطات العسكرية العليا أتت به لتمرير مشاريعها لا غير.[2] فوجود كافي وهارون وهدّام كان رمزيا تقريبا لأن القرارات الخطيرة والمصيرية كانت تتخذ في مكان آخر، ويمكن القول أن الشخصية البارزة والمحورية في هذا المجلس كان اللواء خالد نزار وزير الدفاع في ذلك الوقت.[3]

وكانت تركيبة المجلس الأعلى للدولة تركيبة هجينة غير متجانسة بتاتا، فمحمد بوضياف كان ناقما على جبهة التحرير الوطني التي يفترض أن دورها انتهى سنة 1962 والتي أساءت إلى تاريخه وسحبت من تحته البساط ولذلك شن عليها ومعه سيد أحمد غزالي حملة شعواء، إلى درجة أن محمد بوضياف كان يتهكم على الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري وذلك في مهرجان عام أقامه الإتحاد العام للعمال الجزائريين الذي كان يتزعمه عبد الحق بن حمودة.

وعلى عكس بوضياف كان علي كافي يميل إلى حزب جبهة التحرير الوطني، حيث كان يعتبر نفسه أحد أبناء جبهة التحرير الوطني، وكان غير مرتاحا لزمرة المستشارين الفرانكفونيين الذين كانوا يحيطون ببوضياف، وكان كافي شخصيا يتهجّم على ما كان يسميه حزب فرنسا في الجزائر، وهدد ذات يوم بفتح ملف هذا الحزب، لكنه كان مجرد تهديد ولم يفتحه أبدا.

ونظرا لانعدام التجانس بين أعضاء المجلس الأعلى للدولة -الرئاسة الجماعية- وعدم المفاهمة بين أعضائه، فقد بقي أشبه بالمتفرج على الأحداث التي عصفت بالجزائر، وفي كل الأوقات كان دوره يكمن في المصادقة على قرارات المواجهة مع الإسلاميين وقوانين مكافحة الإرهاب. وعندما تولى علي كافي رئاسة المجلس الأعلى للدولة كان الوضع الأمني في الجزائر قد بلغ ذروته.

أما السياسة الأمنية فقد تركها علي كافي للقادة العسكريين من أجل تجنب الدخول معهم في صراعات قد تنعكس سلبيا على مشروعه الخاص

---

[1]- بوحوش، مرجع سابق، ص 274.

[2]- نفس المرجع الآنف الذكر، ص 275.

[3]- أبو زكريا، "الجزائر من محمد بوضياف وإلى عبد العزيز بوتفليقة"، مرجع سابق.

بالعودة إلى المسار الانتخابي. غير أنه، لسوء حظ علي كافي، فإن القادة العسكريين في وزارة الدفاع الوطني وصلوا إلى قناعة أن الحل الأمني هو الذي يأخذ الأولوية على الحل السياسي، ولذلك فالمجلس الأعلى للدولة أصبح عبارة عن هيئة يتمثل دورها في تزكية القرارات التي تأتيها من خارج المجلس. وبمعنى آخر، فإن وجود علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة قد أعطى نوعا من الشرعية الثورية للمجلس الأعلى للدولة وذلك لكونه من المجاهدين ومدعوم من طرف المنظمة الوطنية للمجاهدين التي كان يرأسها بصفته أمينها العام.[1]

كان السيد علي كافي يناصر التعريب ويفضل سياسة الحوار على سياسة الحل العسكري، غير أنه أظهر دعمه اللامشروط للتيار الإستئصالي التغريبي في المجلس الأعلى للدولة، بالموافقة على تجميد قانون تعميم اللغة العربية، وقد شهدت فترة وصول علي كافي إلى رئاسة المجلس الأعلى للدولة مواجهات دامية بين القوات النظامية والجيش الإسلامي للإنقاذ (الذراع العسكرية للجبهة الإسلامية)، واتسعت رقعتها لتشمل كافة ولايات الجزائر، وأعطى علي كافي موافقته على وضع القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب، حيث صادق على تشكيل المحاكم الخاصة الاستثنائية التي تنظر في قضايا العنف السياسي، وقد أصدرت هذه المحاكم عشرات الأحكام بالإعدام التي أصدرت حوالي 198 حكما بالإعدام في الفترة الممتدة بين أكتوبر 1992 وأكتوبر 1993، وبذلك يتضح أن المجلس الأعلى للدولة قد اتخذ مواقف متشددة تجاه هذه الجماعات، وكان خطاب علي كافي يتسم بالتصعيد والمواجهة والحرب التي لا هوادة فيها مع الجماعات الإسلامية المسلحة، كما تم في عهده تمديد المرسوم الرئاسي رقم 44/92 المؤرخ في 9 فيفري 1992 المتضمن حالة الطوارئ لمدة سنة أخرى[2].

وقد وضع المجلس الأعلى للدولة في عهد علي كافي قوانين مكافحة الإرهاب التي جاءت مكملة للأحكام العرفية وقوانين حالة الطوارئ، وكان المجلس الأعلى للدولة في كل تحركاته وتصريحاته وقراراته يعكس رؤية صانعي القرار داخل المؤسسة العسكرية، وفي الوقت الذي انصرف فيه المجلس الأعلى للدولة إلى صياغة خطاب المواجهة وتوسيع رقعتها، كانت حكومة بلعيد عبد السلام تحاول إخراج الاقتصاد الجزائري من أزمته.

لكن بلعيد عبد السلام الذي استطاع في حقبة الحرب الباردة والظروف الدولية المعروفة آنذاك من تطوير الاقتصاد الجزائري، وجد نفسه في وضع محلي يتسم بالغليان والانفجار، وفي وضع عالمي ودولي مغاير كل المغايرة لما كان عليه واقع العالم في السبعينيات من القرن العشرين.

وبسبب خلفيته الاشتراكية، لم تكن باريس وواشنطن راغبتين فيه، بل أن الإدارة الأمريكية برئاسة بيل كلينتون أبدت انزعاجها لوجود بلعيد عبد السلام على رأس الحكومة الجزائرية. وعندما تأكد لبلعيد عبد السلام استحالة النهوض بالاقتصاد، لأن ذلك لا يتم بدون الوصول إلى حل سياسي للأزمة القائمة، بدأ يخرج عن قواعد اللعبة ويدلي بتصريحات أزعجت المؤسسة العسكرية ورئيس المجلس الأعلى للدولة علي كافي، وقد أعلن بلعيد عبد السلام عن استعداده للتحاور مع المعتدلين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ مما أزعج الجيش. كما أنه دخل في

[1]- بوحوش، مرجع سابق، ص 276.

[2]- أحمد باي، "ظاهرة عدم استقرار الحكومات في الجزائر 1989-2000"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص 65، نقلا عن: بوحوش، مرجع سابق، ص 277.

صراع مع الإعلام الجزائري المستقل بعد قيامه بإغلاق بعض العناوين الصحفية.

وعندما عاد الرئيس السابق أحمد بن بلة من سويسرا التقى ببلعيد عبد السلام، وعندها طلب بلعيد من بن بلة أن يقنع الجنرال خالد نزار بضرورة إقالة الجنرالات المتشددين داخل المؤسسة العسكرية، وبعدها بأسبوع واحد وجد بلعيد عبد السلام نفسه مبعدا، وجرى تعيين رضا مالك رئيسا جديدا للحكومة.

وكثيرا ما كان بلعيد عبد السلام يطمح أن يكون الرجل الأول في الجزائر، وأثناء وجود علي كافي في القاهرة للمشاركة في أعمال منظمة الوحدة الإفريقية، ألقى بلعيد عبد السلام خطابا مطولا بثه التلفزيون الجزائري قال فيه : "أن المؤسسة العسكرية هي التي جاءت به، وأنه حائز على دعمها". وقد فسر هذا الخطاب بأنه تملق للمؤسسة العسكرية وتطلع إلى الرئاسة. وعندما بدأ بلعيد عبد السلام يتحدث عن ضرورة الحوار والمصالحة الوطنية، وجد نفسه مقالا من رئاسة الحكومة ليحل محله رضا مالك الذي كان يعتبر من الاستئصاليين الذين يؤمنون بضرورة إلغاء كامل للتيار الإسلامي من المشهد السياسي الجزائري، كما تبنى مشروع استرجاع هيبة الدولة وتصعيد المواجهات ونقل معسكر الخوف من السلطة وإلى الأصوليين.

رضا مالك الذي ولد في مدينة باتنة أين كان والده موظفا هناك وهي مسقط رأس الجنرال خالد نزار أيضا، كان على علاقة وطيدة بالحزب الشيوعي الفرنسي، ثم بالحزب الشيوعي الجزائري الذي تأسس أثناء استعمار فرنسا للجزائر. وبعد الاستقلال انضم رضا مالك إلى الخارجية الجزائرية حيث عين سفيرا للجزائر في بعض العواصم منها: موسكو، باريس، واشنطن وهي عواصم مهمة، وكانت تهتم بالملف الجزائري وكل لغاية معينة.

وبعد الإطاحة بالشاذلي بن جديد عيّن رضا مالك رئيسا للمجلس الاستشاري وهو هيئة أقيمت مقابل البرلمان الملغى، وكان هذا المجلس يقوم بالمصادقة على القوانين التي يصدرها المجلس الأعلى للدولة، وكان هذا المجلس يضم 60 عضوا أغلبهم من اليسار والفرانكفونيين.

ومن القرارات الخطيرة التي اتخذها رضا مالك هو إلغاء قانون التعريب الذي صادق عليه البرلمان الجزائري قبل حلّه من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد، وكان قانون التعريب ينصّ على تعريب الدولة وإدارتها وكل المفاصل الحيوية السياسية والتربوية، وكان يفترض أن يتمّ تنفيذ القانون في 05 يوليو 1992.

وبرر رضا مالك موقفه من إلغاء قانون التعريب بقوله أن الظروف الدولية لا تسمح بتعميم قانون التعريب، كما أن لرضا مالك موقفا من الاستعمار الفرنسي، ففي كتابه -التقليد والثورة- يدعو إلى نسيان الماضي والانفتاح على فرنسا والغرب عموما.[1]

ووجود علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة، ورضا مالك على رأس الحكومة أعطى انطباعا بأن الازدواجية باتت سيدة الموقف في الجزائر، وأن التناقضات قد بلغت ذروتها، فكافي هدد بفضح حزب فرنسا، ورضا مالك يعتبر من اليساريين الداعمين لهذا الحزب في الجزائر، وقد شهدت الجزائر عندما تولى رضا مالك رئاسة الحكومة ارتفاعا مضطردا للتصفيات الجماعية التي كانت تقوم بها فرق الموت النظامية.

إن الوعود التي تقدم بها المجلس الأعلى للدولة بقيت حبرا على ورق، فلا هيبة الدولة استُرجعت، ولا الإنعاش الاقتصادي تحقق، ولا المعارضة الأصولية

[1]- رضا مالك، **تقليد وثورة، الرهان الحقيقي**. ترجمة وتحقيق جزيف أبو رزق، بيروت: دار الفارابي، 2003.

المسلحة تم القضاء عليها. وبات واضحا أن الجزائر اتجهت نحو عزلة خانقة وانكفاء كامل عن ممارسة دورها على مستوى محيطها المغاربي ومحيطها العربي والإسلامي، والجزائر التي كانت حاضرة في كل المحافل الدولية في عهد هواري بومدين، أصبحت فعليا تعيش هاجس السقوط ومخاوف الانهيار.

وعندما تبنى المجلس الأعلى للدولة برئاسة علي كافي فكرة الحوار والاتصال بالأحزاب السياسية التي جمدت، انقسمت الأحزاب الجزائرية على نفسها، فالأحزاب الوطنية والإسلامية كانت تعتبر من جهة أن الحوار ملغّم، وأن السلطة لديها مشروع معين تريد أن تمرره، ومن جهة أخرى طالبت هذه الأحزاب بإشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أي حوار محتمل بين السلطة والمعارضة، أما التيارات الفرانكفونية واليسارية والبربرية فقد كانت تطالب بالعنف المضاد والدخول في مواجهة شاملة مع الإسلاميين.

وقد اتهمت الأحزاب الوطنية والإسلامية المجلس الأعلى للدولة بأنه يناور لكسب الأحزاب إلى صفه، خصوصا وأن ساعة انتهاء مهامه قد حانت. ومع تعدد مراكز القوة داخل المؤسسة العسكرية ودوائر القرار، أصبح الحوار لا معنى له وبعيدا عن التطبيق.

ولكن مجرد طرح فكرة الحوار من قبل المجلس الأعلى للدولة كان مؤشرا على أن سياسة الحلول العسكرية والإستئصالية قد وصلت إلى طريق مسدود، وأن الإجراءات الصارمة والاستثنائية قد أدت إلى تفاقم الوضع الأمني وصعدّت الموقف، وقد سقطت جراء ذلك كل المحاذير بل وسقطت لغة العقل والحوار، وبات القتل والقتل المضاد هما السمتان الطاغيتان على الحالة الجزائرية. ولم يتمكن دعاة المواجهة الشاملة الذين وضعوا ثقلهم ومقدرات الجزائر في خدمة خط المواجهة من إعادة الاستقرار والهدوء إلى الجزائر، وكاد الخراب يتسلل إلى المؤسسة العسكرية التي ظلت المؤسسة الوحيدة المحافظة على تماسكها، حيث فر مئات الجنود من الثكنات والتحقوا بقوافل الجماعات الإسلامية المسلحة في الجبال، وبدأت هذه المؤسسة تستشعر الخطر، ثم حدثت المفاجأة باستقالة الرجل الأقوى في الجزائر الجنرال خالد نزار من وزارة الدفاع.[1]

وبقدر ما كانت استقالة خالد نزار مفاجئة للكثيرين، كان تعيين الجنرال المتقاعد اليامين زروال على رأس وزارة الدفاع مفاجأة أخرى. فالجنرال اليامين زروال كان أول جنرال في تاريخ المؤسسة العسكرية يقدم استقالته للرئيس الشاذلي بن جديد، وقيل عن الاستقالة يومها أنها اعتراض على مشروع رئيس قيادة الأركان خالد نزار القاضية بتحديث الجيش الجزائري، ومعنى ذلك التعامل مع مصادر التسليح في الغرب، وبعد انسحابه من المؤسسة العسكرية تم تعيينه سفيرا للجزائر في رومانيا والتي كانت جبهتها الداخلية ملتهبة وأفضت إلى إعدام رئيس رومانيا شاوشيسكو، وأنقطع عن العمل الدبلوماسي، وعن أي عمل سياسي مفضلا الاهتمام بأعماله الخاصة، وتشاء الظروف أن يصبح اللواء اليامين زروال وزيرا للدفاع ثم رئيسا للجزائر بعد انتهاء مهام المجلس الأعلى للدولة.

وبعد تعيين اللواء اليامين زروال على رأس وزارة الدفاع توجه هذا الأخير إلى زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سجن البليدة العسكري وتحدث معهم بشأن الحوار، وطلب منهم مساعدته في إخراج الجزائر من مأزقها الأمني.

وكلما كان الحوار يخطو خطوة إلى الأمام كان دعاة المواجهة يفجرون الموقف، فوجود اللواء محمد العماري واللواء محمد تواتي داخل المؤسسة العسكرية ورضا مالك على رأس الحكومة حال دون

---

[1]- "سلسلة تاريخ الجزائر، الجزء 19"، **منتديات ستار تايمز**، على الرابط الالكتروني:
http://www.startimes.com/?t=27869178. le 26/10/2014.

أن ينجح الحوار. وحتى لما تبنى بعض هؤلاء الحوار كان الهدف من وراءه تكريس وجودهم في دوائر القرار والنفوذ.

وأوشكت مهام المجلس الأعلى للدولة على الانتهاء في أواخر 1993 والجزائر تعيش على وقع المواجهات والاغتيالات والتفجيرات وعمليات التمشيط والاشتبكات وبعبارة أخرى الانهيار الكامل. والحوار الذي فتحه المجلس الأعلى للدولة مع الطبقة السياسية الجزائرية انتهى إلى طريق مسدود ولجوءه إلى الحوار في آخر عهده كان الهدف منه إشراك الأحزاب الجزائرية في تكريس سيناريو السلطة المقبل، خصوصا وأن المجلس الأعلى للدولة سينسحب من المشهد السياسي ولا يمكن تمديد ولايته لمرحلة انتقالية ثانية، فأعضاء المجلس الأعلى للدولة تعهدوا أمام الشعب الجزائري بأنهم سوف ينسحبون من الحياة السياسية في نهاية 1993.

أفكار عديدة وبدائل كثيرة طرحها صناع القرار داخل المؤسسة العسكرية بشأن مواجهة الاستحقاق المقبل. وقد كثر اللغط حول هذه المسألة عندما فشلت لجنة الحوار التي شكلها المجلس الأعلى للدولة والتي كان يرأسها يوسف الخطيب وعضوية سبعة أشخاص، ثلاثة منهم جنرالات وهم الجنرال: دراجي وصنهاجي وتاغيت.[1]

وفي الحقيقة، تعقدت الأمور عندما رفض قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ العرض الذي قدمه لهم وزير الدفاع اليامين زروال بتوجيه نداء إلى المسلحين في الجبال أن يعلنوا عن وقف القتال والدخول في مفاوضات جدية مع السلطة. لكن قادة الجبهة الإسلامية اشترطوا:

- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بما في ذلك قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- محاسبة المتورطين في الجرائم السياسية.
- عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى العمل السياسي والعودة إلى المسار الانتخابي الملغى.

لكن الذين أوعزوا للجنة الحوار بالتحرك لم يستسيغوا هذه الشروط، وعملوا على تقديم بديلهم حتى لو كان من طرف واحد، وعندما حانت الساعة لانسحاب المجلس الأعلى للدولة في 31 جانفي 1993 وتفاديا للدخول في شغور مؤسسات الدولة مجددا كما حدث عقب إقالة الشاذلي بن جديد، طالبت لجنة الحوار من هيئة الأمن العليا بتمديد فترة المجلس الأعلى للدولة إلى نهاية جانفي 1994، وبالفعل تم تمديد فترة المجلس الأعلى للدولة إلى التاريخ المذكور، كما حددت لجنة الحوار موعد 25 و26 جانفي 1994 موعدا لانعقاد ندوة الوفاق الوطني.

وبصفة عامة، فقد رفضت الأحزاب الجزائرية الوطنية والإسلامية المشاركة في ندوة الوفاق، وتحديدا الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية الملغاة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجبهة القوى الاشتراكية وحزب جبهة التحرير الوطني، وحضر ندوة الوفاق الوطني رجالات النظام والمؤسسة العسكرية، ومن الأحزاب التي شاركت في ندوة الوفاق الوطني وانسحبت في نفس اليوم حركة المجتمع الإسلامي (حماس) بزعامة محفوظ نحناح.

إن ندوة الوفاق الوطني كانت في الواقع ندوة للسلطة التي كانت تبحث عن مخرج للمأزق الذي كانت تتخبط فيه، وقبل انعقاد هذه الندوة وجه وزير الدفاع الجنرال اليامين زروال خطابا موجها إلى الشعب الجزائري جاء فيه: "إن الجيش الجزائري لن يبقى مكتوف الأيدي متفرجا على انهيار الجزائر"[2].

---

[1]- أبو زكريا، "الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة"، مرجع سابق.

[2]- محمد شراق، http://www.elkhabar.com/quotidien/index.php?idc=30&ida=152828 بتاريخ: 2014/05/13.

وكانت المؤسسة العسكرية قبل انعقاد ندوة الوفاق الوطني اتصلت بعبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية في عهد هواري بومدين، والذي غادر الجزائر بعد إقصائه من أي مهام في عهد الشاذلي بن جديد، وكان اسمه قد ورد في لجنة المحاسبة التي شكلها الشاذلي بن جديد لمحاسبة أصحاب النفوذ الذين جمعوا ثروات هائلة من خلال مناصبهم ومواقعهم، وقد حاولت المؤسسة العسكرية إقناع عبد العزيز بوتفليقة بتولّي منصب الرئاسة، فطالب بصلاحيات واسعة فما كان من المؤسسة السيدة إلا أن قالت له عد من حيث جئت.

وجرى إيهام الرأي العام الجزائري بأن عبد العزيز بوتفليقة سيكون الرئيس المقبل، وحصلت المفاجأة أثناء انعقاد ندوة الوفاق الوطني، عندما أعلن الناطق باسم لجنة الحوار أن عبد العزيز بوتفليقة قد سحب ترشيحه، وعندها لم يجد مجلس الأمن الأعلى حلا غير تسمية الجنرال اليامين زروال رئيسا للدولة الجزائرية بالتعيين. وبهذا، تقرر إنهاء مهام المجلس الأعلى للدولة الذي حكم لفترة انتقالية بدءا من 16 جانفي 1992 وإلى 31 جانفي 1994.

وعموما، لقد تميزت فترة علي كافي بأربع سمات أساسية طبعت مسار حكمه:[1]

السمة الأولى: هي اللجوء إلى الحل الأمني في التعامل مع التيارات الإسلامية المتطرفة في الجزائر.

السمة الثانية: تتجسد في محاولة فرض حصار على التيار المتطرف بدعوة جميع الأحزاب والجمعيات لفتح باب الحوار ورفض العنف.

السمة الثالثة: تكمن في محاولة تحرير الاقتصاد الوطني وجدولة الديون وفق الوصفة التقليدية لصندوق النقد الدولي.

أما السمة الرابعة والجوهرية: فتمثلت في تعاقب ثلاثة رؤساء للحكومة خلال مدة وجيزة هم على التوالي: سيد أحمد غزالي، بلعيد عبد السلام، رضا مالك. هذا ما يعكس فعليا حالة الاضطراب السياسي الذي كانت تعيشه البلاد.

ولعل أهم ما يميز فترة علي كافي هو تدشين سياسة الاستئصال فيها، حيث دعا في أكثر من تصريح إلى استئصال الإرهاب باعتباره شرطا ضروريا للخروج من الأزمة، بل وكان علي كافي ممن كرسوا قاموس الاستئصال في اللغة السياسية الجزائرية، ذلك رغم أن سياسة الحوار مع التشكيلات السياسية الجزائرية بدأت في عهد علي كافي بإنشاء لجنة الحوار الوطني في 13 أكتوبر 1993، وإعلانه أن المجلس الأعلى للدولة اعتمد سياسة الحوار وسيلة أساسية للبحث عن الحلول للوضعية التي تمر بها الجزائر، ولعل هذا من التناقضات التي تتميز بها السياسة الجزائرية.[2]

المشهد الثالث، اليامين زروال ومحاولة استكمال بناء المؤسسات: لقد كان اليامين زروال منذ توليه منصب رئاسة الجمهورية مقتنعا بوجوب تطوير مسار استكمال بناء المؤسسات المدنية في البلاد، وقد كانت هناك قناعة شخصية لديه أن هذا مفيد لصورة الجزائر الخارجية، حيث شهدت فترة حكمه تطورا في العمل المسلح، وكانت هناك حاجة ماسة لتجنب الضغوط الدولية، لكن تأثره بالافتقار الحاد إلى الصلاحيات في ممارسة السلطة من موقع رئاسة الجمهورية تحت التأثير الطاغي لنفوذ المؤسسة العسكرية، دفع به إلى الالتجاء إلى نوع من الاستقالة الاحتجاجية لعدم التورط أكثر في سياسات لم يكن مسئولا عن صناعتها بشكل مباشر.

تسلم اللواء اليامين زروال رسميّا رئاسة الدولة الجزائرية في جانفي 1994، وبذلك تكون

[1]- جورج الراسي، **الإسلام الجزائري، من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات.** بيروت: دار الجديد، 1997، ص 285.

[2]- عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الانتقالية: أحداث ومواقف.** الجزائر: دار الهدى، 2001، ص 61.

المؤسسة العسكرية قد وضعت يدها وبشكل مباشر على مقاليد الحكم بعدما كانت تقوم بتوجيه الدولة من خلف الكواليس وبشخصيات مدنية في أغلب الأحيان.

وكانت المؤسسة العسكرية قد أخذت على عاتقها مسألة تعيين الرئيس فكان الجنرال المتقاعد اليامين زروال وأخذت على عاتقها وضع خطة لتفادي الانزلاق إلى الهاوية، فكان منهج الحوار والنار تحت سقف واحد، ولمزيد من التفصيل لابدّ من التعرف على الوضع العام في الجزائر عشية استلام اليامين زروال مهامه كرئيس للدولة الجزائرية.

حالة الدولة الجزائرية في عهد الرئيس اليامين زروال: لقد بدأت الدولة الجزائرية تعاني من أزمات حادة بعد إقالة الشاذلي بن جديد، وإلغاء المسار الانتخابي، تمثل هذا الضعف في اختفاء كل المؤسسات الدستورية، فالرئاسة بات أمرها بيد المؤسسة العسكرية التي تقوم بنفسها بتعيين من يتولاها دون الرجوع إلى الإرادة الشعبية، ومجلس النواب أو البرلمان تم حله بأثر رجعي، وتم تعيين هيئة تشريعية مؤقتة يجري تعيين كل أعضائها، والمجلس الدستوري كانت آخر مهمة أوكلت له تتمثل في الموافقة على انسحاب الشاذلي بن جديد من رئاسة الدولة، وحتى البلديات التي كانت تابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ وبقية الأحزاب جرى تسليمها لرؤساء بلديات معينين من قبل الجهات العليا بدون انتخابات.

والمؤسسة الوحيدة التي ظلت محافظة على تماسكها هي المؤسسة العسكرية، التي أصبحت صاحبة الحل والربط، والتي كبرت على حساب المؤسسات الأخرى، وقبل استلام زروال مهامه كرئيس للدولة الجزائرية كان الصراع قد بلغ أوجه، وكانت المؤسسة العسكرية توفر الغطاء السياسي لكل دعاة المواجهة والاستئصال.

أما الجنرال اليامين زروال العائد إلى السلطة بعد تقاعد قصير، فقد احتار من أين يبدأ، فهو يلوح تارة بالنار وتارة بالحوار، وكان ينتظر أن ينتهي رئيس حكومته رضا مالك من التفاوض مع صندوق النقد الدولي ليقوم بتنحيته، وبالفعل تمت تنحية رضا مالك وعين مكانه مقداد سيفي ليقال أن اليامين زروال مع الحوار والمصالحة الوطنية. وكان التحدّي الأول الذي واجه اليامين زروال هو في كيفية القضاء على مراكز القوة وتوحيد الخطاب السياسي، خصوصا في ظل تصعيد حكومة رضا مالك من لهجة خطابها ضدّ التيارات الإسلامية، واستمر في توفير الغطاء السياسي لأمثال الدكتور سعيد سعدي زعيم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي كان يطالب بتسليح منطقة القبائل لمواجهة الجماعات الإسلامية المسلحة. كما أن وزير الداخلية في حكومة رضا مالك العقيد سليم سعدي كان يدعو إلى استدعاء احتياطي الجيش الجزائري لمواجهة الحركات الأصولية المسلحة، وفوق هذا وذاك فإن هناك من أوعز إلى الصحافة الفرانكفونية بشن حرب على زروال، وأشاع حلفاء رضا مالك بأن زروال مجرد بيدق في اللعبة الجزائرية، وأنه لا يملك فعل أي شيء تجاه الأمر الواقع.[1]

ويبدو أن اللواء اليامين زروال كان يتعامل مع هذه المناورات بكثير من الصمت، ومعروف عن زروال أنه كثيرا ما كان يتخذ قراراته بعيدا عن الضجيج الإعلامي، وقبل توجهه إلى العاصمة التونسية للمشاركة في أعمال القمة المغاربية، اتصل بمقداد سيفي وزير التجهيز في حكومة رضا مالك وأمره بالتهيؤ لاستلام رئاسة الحكومة خلفا لرضا مالك.

مقداد سيفي رجل تكنوقراطي، وعرف عنه أنه رجل حوار موال للرئيس اليامين زروال، وعندما شكل

[1]- أبو زكريا، "الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة"، مرجع سابق.

حكومته اختار لها تقنيين وتكنوقراطيين، وأقصى العسكريين الذين كانوا في حكومة رضا مالك كالعقيد سليم سعدي، وكانت حكومته على الشكل التالي:

مقداد سيفي رئيسا، اليامين زروال وزيرا للدفاع مع وجوده على رأس الدولة الجزائرية، محمد الصالح دمبري وزيرا للخارجية، عبد الرحمان مزيان شريف وزيرا للداخلية، محمد تقية وزيرا للعدل، أحمد بن بيتور وزيرا للخزينة، مراد بن أشنهو وزيرا لإعادة التنظيم الصناعي، عمر مخلوفي وزيرا للصناعة الثقيلة، محمد السعيد عبادو وزيرا للمجاهدين، محمد بن عمار زرهوني وزيرا للإتصال، أبوبكر بن بوزيد وزيرا منتدبا للجامعات والبحث العلمي، نورالدين بحبوح وزيرا للفلاحة، الشريف رحماني وزيرا للتجهيز، محمد مغلاوي وزيرا للسكن، يحي قيدوم وزيرا للصحة والسكان، سيد علي لبيب وزيرا للشباب والرياضة، حسان العسكري وزيرا للتكوين المهني، سليمان الشيخ وزيرا للثقافة، ساسي العموري وزيرا للشؤون الدينية، محمد العيشوبي وزيرا للعمل والحماية الاجتماعية، الطاهر علان وزيرا للبريد والمواصلات، محمد أرزقي ايسلي وزيرا للنقل، ساسي عزيزة وزيرا للتجارة، رضا حمياني وزيرا مندبا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محمد بن سالم وزيرا للسياحة والصناعات التقليدية، علي ابراهيتي وزيرا منتدبا لدى وزير الخزينة، نورالدين قصد علي وزيرا منتدبا للجماعات المحلية، أحمد عطّاف كاتب دولة لدى وزير الخارجية، وليلى عسلاوي كاتبة دولة لدى رئيس الحكومة مكلفّة بالتضامن الوطني وشؤون الأسرة، سعيد بوشعير أمينا عاما لدى الحكومة.[1]

وقد وصفت هذه الحكومة بأنها تكنوقراطية وسوف تضطلع بالمهام الاقتصادية، فيما ستكون مهمة الرئاسة إعادة النظر في الملفات السياسية والأمنية والتي ستكون على غاية من التعقيد بسبب التراكمات عبر عقود من الزمن.

عندما استلم اللواء اليامين زروال مهام رئاسة الدولة الجزائرية، كانت الجزائر تعيش وضعا اقتصاديا خانقا للغاية، فهي لم تعد قادرة لا على تسديد ديونها ولا على توفير ضروريات الحياة للشعب الجزائري، وكانت خزينة الدولة خالية من العملة الصعبة باعتراف كبار المسؤولين[2]، كما أن المؤسسات التي كانت تابعة للقطاع العام كان قد انتابها الشلل بشكل كامل. فالدولة الجزائرية التي أنهكتها الاختلاسات وسوء التخطيط والمديونية والتذبذب بين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه وجدت نفسها في بداية 1994 على حافة الهاوية.[*]

وبعد انخفاض أسعار النفط حلت الكارثة بالاقتصاد الجزائري ، و قد أستغلّ صندوق النقد الدولي الفرصة وراح يزيد في طرح شروطه والتي زادت كلها في تأزم الوضع الاجتماعي، على اعتبار أنّ صندوق النقد الدولي لا تعنيه أوضاع الناس الاجتماعية كثيرا والذي يهمه مصالح الكبار الذين يديرون هذا الصندوق من وراء الستار، ومن الشروط التي طرحها صندوق النقد الدولي على الجزائر تخفيض قيمة الدينار بنسبة 50 بالمائة، وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الضرورية المدعومة من قبل الحكومة، والشروع في خصخصة القطاع العام، علما أنّ هذا الشرط الأخير عرض عشرات الآلاف من العمال للبطالة وبروز أزمة المعيشة. وقد ترافق هذا

[1]- htt//ar.m.wikipedia.org/wiki/d9.d85. le 25/09/2014, à 20,00.

[2]- www.arabtimes.com/mixed3/doc81.html. le 26/09/2014, à 14,00.

[*]- تجدر الاشارة إلى أن رئيس الوزراء الأسبق عبد الحميد الإبراهيمي كان قد فجر قنبلة اختلاس الرسميين من عسكريين ومسؤولين سياسيين مبلغ 26 مليار دولار أمريكي، للاطلاع أكثر: http//echouroukonline.com/ara/articles/159491.html

الانهيار الاقتصادي مع تصعيد أمني خطير والذي شمل كافة المناطق وفي كل ولايات القطر الجزائري.

تدهور الوضع الأمني: في بداية 1994 كان الجيش الإسلامي للإنقاذ الذراع العسكرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ وبقية الجماعات الإسلامية المسلحة وتحديدا الجماعة الإسلامية المسلحة قد أنهت سنتين من صراعها العسكري مع القوات النظامية، وقد ألحقت هذه الجماعات أضرارا فظيعة بالجزائر، كما تمكنت من إقامة شبكات عسكرية في كل ولايات القطر الجزائري، وأصبح لكل منطقة قائد عسكري إلى درجة أن الجزائر في ذلك الوقت كان يحكمها صباحا القوات النظامية وليلا عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة. ولم تفلح القوات الخاصة التي عرفت باسم –النينجا- والتي كان يشرف عليها الجنرال محمد العماري في وضع حد لفوضى القتل والعنف الأعمى، وغالبا ما تحولت هذه القوات إلى قوات انتقامية وتصفية حسابات. وفشل سياسة الحلول الأمنية جعلت الجنرال اليامين زروال يعلن أن الحل الأمني وصل إلى طريق مسدود ولابد من اللجوء إلى الحوار، وكان بنفسه قد التقى زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ عندما كان على رأس وزارة الدفاع، وأفضت هذه الاتصالات في وقت لاحق إلى إطلاق سراح اثنين من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ هما علي جدي وعبد القادر بوخمخم.[1]

وعندما بدأ الرئيس اليامين زروال يتحدث عن الحوار في خطاباته السياسية، إتهمه بعض السياسيين بأنه يناور ليس إلا، والهدف من وراء ذلك هو إعادة الروح للدولة الجزائرية التي ألمّت بها سكرات الموت، وفي الوقت الذي كانت فيه الرئاسة تتحدث عن الحوار، كانت الأجهزة الأمنية تضرب بيد من حديد وتتحرك من منطلق الاستئصال، الأمر الذي أوجد تشويشا لدى الشارع الجزائري الذي لم يستسغ فكرة الجمع بين منطق النار ومنطق الحوار. وقد تعجب الناس اتباع رئيسهم لهذه السياسة الملتوية وهو المعروف عنه بالصرامة.

عرف عن زروال وفاءه لخط الثورة الجزائرية ومبادئ ثورة نوفمبر، ولم يحد زروال عن هذا الخط بعد الاستقلال، وزاول عمله داخل المؤسسة العسكرية إلى أن رقي إلى رتبة لواء، ويختلف زروال عن ما يسمى في الجزائر بضباط فرنسا الذين كانوا ضمن الجيش الفرنسي والتحقوا بصفوف الثورة الجزائرية في أواخر أيامها، وعندما لم يستسغ تصرفات البعض داخل المؤسسة العسكرية قدم استقالته للشاذلي بن جديد الذي عينه بعدها سفيرا للجزائر في العاصمة الرومانية بوخارست.[2]

وتردد اسم اللواء المتقاعد اليامين زروال بعد اغتيال محمد بوضياف مباشرة، حيث نشرت جريدة الخبر الجزائرية خبرا مفاده أنه جرت إقالة وزير الداخلية الجنرال العربي بلخير والذي سيحل محله الجنرال المتقاعد اليامين زروال، إلا أن وزير الداخلية العربي بلخير كذب الخبر، واختفى بعد ذلك اسم اليامين زروال إلى أن طرح اسمه مجددا في جوان 1993 كوزير للدفاع هذه المرة خلفا للجنرال خالد نزار.

لم تكن مهمة اليامين زروال سهلة، ذلك أنّ أنصار الحلول الأمنية داخل المؤسسة العسكرية ودوائر القرار كانوا مستعدين لكل الاحتمالات، وحتى لما أبعد زروال رئيس الحكومة رضا مالك فإن الأمور لم تتغير كثيرا باعتبار أن الرئاسة الجزائرية كانت قد فقدت صلاحياتها منذ زمن بعيد. ومن جهة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي رحب قائدها عباسي مدني

---

[1]- أبو زكريا، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993**. مرجع سابق، ص 120.

[2]- بركاتي أمينة، "شخصية اليامين زروال"، **منتديات النهار الجديد اونلاين**، على الرابط الالكتروني: http//www.forum.ennaharonline.com/thread40488.html. le 20/03/2014.

ونائبه علي بلحاج بالنوايا الحسنة للرئيس زروال، وكانت تنتظر منه أن يبادر إلى إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بما في ذلك جميع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المعتقلين، ورفع حالة الطوارئ والإجراءات الاستثنائية، وكان قادة الإنقاذ يطالبون زروال بالسماح لهم بعقد اجتماع موسع يضم كافة أعضاء مجلس الشورى في جبهة الإنقاذ، كما طالبوا بأن يسمح لهم الالتقاء بالقادة الميدانيين للجيش الإسلامي للإنقاذ حتى يتمكنوا من تقييم الوضع واتخاذ القرار المناسب. ومن جهته كان زروال يطالب قادة جبهة الإنقاذ بإصدار بيان يدينون فيه العنف الأعمى التي تشهده الجزائر، وتشاء الظروف أن لا تفضي هذه الاتصالات إلى نتائج ملموسة، وعاد زروال مجددا إلى منطق النار وسياسة الوعد والوعيد.[1]

وكانت هذه العودة إلى سياسة العصا الفولاذية تعكس في الواقع التجاذبات بين مراكز القوة ولو كانت هذه المراكز متوافقة على سياسة المصالحة والحوار لنجح الحوار، لكن كثيرا ما كان ضباط الجيش يعتبرون الحوار مجرد مناورة في محطة سياسية معينة، وساعة يتم الانتقال إلى المحطة الأخرى تترك مناورة الحوار جانبا.

من الأشخاص البارزين الذين كان يعتمد عليهم الجنرال اليامين زروال الجنرال محمد بتشين الذي كان مستشارا للرئيس زروال وكان يعتبر العقل المدبر ورجل النظام القوي منذ تولي الرئيس اليامين زروال السلطة، وأصبح بتشين أقرب معاوني زروال وموضع ثقته الكاملة. كان هناك من يرى أن مشكلة الرئيس زروال مع زملائه في المؤسسة العسكرية تنبع من تصميم الرئيس على انتهاج سياسة مصالحة وطنية وخلق ديمقراطية حقيقية وتقوية التعددية الحزبية. غير أن هذه التوجهات لم تكن مرضية وغير مقبولة لكبار ضباط الجيش الذين كانوا يتخوفون من النفوذ المتزايد لمستشار الرئيس، الجنرال محمد بتشين، الذي أظهر طموحاته بشأن الوصول إلى منصب رئيس الدولة وإدخال تعديلات وتغييرات جوهرية على نظام الحكم. ولهذا طالبوا الرئيس زروال بإبعاد مستشاره العسكري وإضعافه. وهكذا وجد الرئيس زروال نفسه مضطرا إلى تقليص عهدته الانتخابية والإعلان عن استقالته يوم 11 سبتمبر 1998 وتحديد يوم 16 أفريل 1999 لإجراء انتخابات رئاسية مسبقة بدون أن يترشح لها.[2]

غادر الرئيس اليامين زروال رئاسة الدولة، ولم يتمكن من إنهاء الفتنة الجزائرية العمياء التي أرّقته كما أرّقت سابقيه، ولم يتحدث زروال عن صراع مراكز القوة والخلافات الحادة التي كانت تعصف بين أركان الحكم، والقاعدة الجزائرية التي يحفظها الرسميون في الجزائر عن ظهر قلب تنص على عدم الحديث عما يسمونه أسرار الدولة لا تصريحا ولا تلميحا.

وقد حاول زروال الدفاع عن عهده بقوله أنّه استطاع أن يمهّد لانتخابات رئاسية شفافة ونزيهة ويكرّس مبدأ التداول على السلطة، لكنّ منتقدي زروال اعتبروا أنه كان طرفا في تنفيذ سيناريو إيصال عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، ليصبح بذلك سابع رئيس للدولة الجزائرية، والذي ظل خارج اللعبة السياسية منذ وفاة هواري بومدين. وتشاء الظروف أن يعود إلى الواجهة من خلال انتخابات رئاسية كان فيها المرشح الوحيد بعد انسحاب منافسيه الستة الذين أكدوا أن بوتفليقة هو رجل العسكر بلا منازع.

هـ. مرحلة حكم عبد العزيز بوتفليقة 1999 لغاية اليوم:

فتحت استقالة اليامين زروال المجال أمام ترشيح عدد من الشخصيات السياسية الجزائرية

[1]- أبو زكريا، "الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة"، مرجع سابق.

[2]- بوحوش، مرجع سابق، ص 465.

لمنصب الرئاسة، وقد بدا واضحا منذ تقديم زروال لاستقالته أن الجيش قد اختار عبد العزيز بوتفليقة ليكون رئيسا للجزائر ويساعدها على إعادة الأمن والاستقرار للجزائر، ومع ذلك تواجد إلى جانب بوتفليقة ستة مرشحين، إلا أنه ومع بدء العملية الانتخابية انسحب المرشحون الستة ولم يتبق سوى بوتفليقة. وبذلك تحولت الانتخابات التعددية إلى استفتاء على شخص عبد العزيز بوتفليقة الذي حصل على 73.79 بالمائة من الأصوات من نسبة مشاركة بلغت 60.25 بالمائة، وهو ما يعتبر كافيا ليكون بوتفليقة رئيسا للجزائر.[1]

عمل عبد العزيز بوتفليقة -منذ توليه السلطة سنة 1999- على طرح منهج جديد للخروج من أزمة الشرعية السياسية في الجزائر، وأحداث العنف الدموية التي خلفت أكثر من مائتي ألف قتيل، وخسائر مادية تتراوح ما بين 20 و25 مليار دولار، وفي هذا السياق، قدم مشروعا للمصالحة الوطنية التي تم وصفها بأنها أكثر انفتاحا على التيار الإسلامي، بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ.[2]

وقد وجه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 03 أوت 1999 خطابا بمناسبة استدعاء الهيئة الانتخابية لاستفتاء 16 سبتمبر 1999 "حول قانون الوئام المدني"، وقد تضمن خطابه الموجه للأمة برنامجا شاملا، ضم ثلاثة محاور حيوية متداخلة هي:[3]

- استتباب السلم والأمن والاستقرار والطمأنينة.
- إعادة دفع الاقتصاد بتنشيط الاستثمار ومحاربة الفقر والمشاكل الاجتماعية.
- إعادة صورة ومصداقيه الجزائر في العالم، واستعادة ثقة الشركاء الأجانب.

حاول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن يجعل هذه المحاور متفاعلة فيما بينها، وقد كرس كل جهده لها منذ انتخابه للرئاسة، لأنها تعني -على حد قوله- ماضي وحاضر ومستقبل الجزائر. وعليه، كلف الحكومة بتقديم "مشروع استعادة الوئام المدني" للاستفتاء الشعبي بعد أن صادق عليه البرلمان بأغلبية مطلقة، وقد ارتكز هذا القانون على أربعة محاور هي:[4]

- التمسك بالدستور والحرص على تطبيق القوانين.
- إحقاق حق ضحايا العنف والتكفل بهم.
- العرفان إزاء المؤسسات وجميع المواطنين الذين كان لهم دور في "إنقاذ" البلاد.
- فسح المجال لعودة كل من "ضل الطريق" لسبب أو لآخر.

وإذا كانت المحاور الثلاثة الأولى تظهر للسلطة الجزائرية من البديهيات، فإن المحور الرابع يعتبر جديدا، وإن كان مقيدا بشروط في القانون.

لقد طرح بوتفليقة قانون الوئام المدني في جويلية سنة 1999، وحصل على تصديق البرلمان عليه، إلا أن بوتفليقة أصر على طرح القانون في استفتاء شعبي في 16 سبتمبر 1999، وقد أرجع المحللون ذلك إلى سعي بوتفليقة إلى تأمين شرعية شعبية له، يستطيع من خلالها تخطي الهيئات والمؤسسات المنافسة، لأن موافقة الشعب على قانون

---

[1]- Rachid TELEMÇANI, **Elections et élites en Algérie.** Alger: chihab edition, 2003, p 217.

[2]-هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في كتاب **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص 145.

[3]- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ، ص 150.

[4]- نفس المرجع الآنف الذكر، ونفس الصفحة.

المصالحة الوطنية وبنسبة كبيرة يعد أكبر دليل على نجاح سياسته، ومن ثم يصبح تصويت أعضاء البرلمان بغرفتيه لصالح هذا القانون مقبولا سياسيا ومنطقيا.[1] وقد حظي القانون بموافقة 97,43 بالمائة من أصوات الشعب، وظل القانون ساريا حتى 13 جانفي 2000. ومن خلال قانون الوئام المدني أصدر بوتفليقة عفوا عن الجماعات التي دخلت في هدنة مع الدولة، وامتثل للقانون نحو 80 بالمائة من أعضاء الجماعات المسلحة، ولم يبق خارج دائرة قانون الوئام المدني سوى جماعتين هما: الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال.[2]

وفي سيناريو مشابه لموجات العنف التي عقبت محاولات الإصلاح والتغيير في الجزائر، تفجرت من جديد وبصورة حادة مع انتهاء مدة قانون الوئام موجة العنف الثانية، والتي تشكلت في مجملها من ثلاثة أشكال من الجماعات: (الجماعات الإسلامية المسلحة، التي رفضت القبول بما جاء به قانون الوئام المدني، وجماعات غير معروفة الهوية، بالإضافة إلى ضلوع بعض الرموز السياسية وامتداداتها داخل المؤسسة العسكرية، والتي ترفض إحداث تغيرات جذرية في جوهر النظام). من جانب آخر، وإلى جانب موجات العنف التي شهدتها الجزائر اندلعت اضطرابات ما يسمى بانتفاضة البربر، والتي بدأت في أفريل 2001، والتي تعد بمثابة تعبير عن صراع الهويات داخل الدولة الجزائرية منذ الاستقلال.[3]

بالنظر إلى ما سبق، ندرك تعدد واختلاف استجابات النظام السياسي في البلاد للخروج من أزمة الشرعية، فأحيانا يمارس الضغط والقمع الداخلي على نطاق معين، وذلك لكبت المطالبة بالتغيير السياسي والاجتماعي (خاصة مع إعلان حالة الطوارئ، وما انجر عنه من منع للمسيرات ذات الطابع السياسي)، وتحجيم أي قوى سياسية مناوئة، وفي أحيان أخرى اتجه النظام السياسي للأخذ بأشكال معينة من التعددية السياسية والحزبية، وتحقيق درجة معينة من الانفتاح السياسي.[4]

وجدير بالذكر، أن هذه التوجهات والاستجابات للنظام السياسي في الجزائر لم تؤدّ إلى إخراج النظام من أزمته السياسية، وإن كانت قد خففت من حدتها، وبقي يواجه مشكلات وأزمات تتعلق بتدهور الشرعية السياسية، وضعف الفاعلية، وتزايد حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي.[5] ومن أجل حفاظ السلطة السياسية الحاكمة على مكانتها، اتجهت إلى تفريغ التعددية السياسية الحزبية من محتواها الحقيقي استنادا إلى أساليب وآليات سياسية وقانونية وإدارية وأمنية عديدة، من بينها التدخل في العملية الانتخابية بما يضمن بقاءها، والعمل على وضع نظم انتخابية تضمن لها إمكانية التلاعب بآليات العملية الانتخابية، وبالتالي السيطرة على الحياة السياسية.[6] من هذا يمكننا الاستنتاج أن

---

[1]- أمال فاضل، "السلم المدني في الجزائر عبر آلية المصالحة الوطنية"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، الجزائر: مركز البصيرة، عدد 06، 2009، ص 26.

[2]- عبيد، مرجع سابق، ص 145.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 146.

[4]- عبد الله بلغيث، "النظم الانتخابية في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة 1990 / 2004" **مذكرة ماجستير**، نوقشت بقسم العلوم السياسية بجامعة السانية وهران، 2006، ص 188.

[5]- فاروق أبو سراج الذهب، "لماذا يقاطع الجزائريون الانتخابات، ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي"، **مجلة دراسات استراتيجية**، عدد 04، الجزائر: مركز البصيرة، 2007، ص 08.

[6]-عروس الزبير، "الانتخابات التشريعية في الجزائر: من المشاركة المكثفة إلى الامتناع الرافض"، في كتاب أحمد الديين، وآخرون، **النزاهة في الانتخابات البرلمانية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 364.

الانتخابات -ومن ورائها النظم الانتخابية المعتمدة في الجزائر- كانت آلية من آليات السلطة الحاكمة لبقائها في الحكم، وليست فاعلا أساسيا في تثبيت الشرعية السياسية للمؤسسات التشريعية والتنفيذية الناتجة عنها، وبالتالي، فالشرعية السياسية خلال التطور السياسي للبلاد بعد سنة 1990، كانت عاملا للتوتر السياسي وليست عاملا لإرساء دعائم الاستقرار السياسي، باعتبارها محل تنازع وتجاذب بين الفرقاء السياسيين، خاصة بين السلطة الحاكمة من جهة، وقوى المعارضة من جهة أخرى عشية كل موعد انتخابي. وجدير بالإشارة إلى أن هذه الحالة شهدت منعرجا مهما منذ سنة 1999 نظرا للتحولات السياسية التي شهدتها الجزائر بعد الانتخابات الرئاسية سنة 1999 والتي فاز فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث عمدت السلطة الحاكمة منذ هذا التاريخ إلى تبني توجهات سياسية جديدة، ودرجة معينة من الانفتاح السياسي، مما انعكس ايجابيا على العملية السياسية بصفة عامة وعلى العملية الانتخابية بصفة خاصة، هذه الأخيرة وإن لم ترق إلى مستوى الشفافية والنزاهة التي تعرفها العديد من النظم السياسية المفتوحة الديمقراطية، إلا أنها شهدت تحسنا نسبيا ملحوظا مقارنة بالمواعيد الانتخابية السابقة[1]، خاصة الانتخابات الرئاسية لسنة 2004.

إحتاج وصول الرئيس بوتفليقة إلى السلطة إلى إدارة صراع سياسي، بهدف التمكين لمؤسسة الرئاسة من استرجاع مكانتها داخل نظام الحكم الجزائري، وقد كان ذلك متأثرا بعاملين أساسيتين:

- الصراع مع المؤسسة العسكرية لمراجعة الأدوار: حيث عرفت فترة حكم الرئيس بوتفليقة انقساما في المؤسسة العسكرية، بين فريق يدعو إلى الاستمرار في اعتماد نظام يسعى للحفاظ على أكبر حجم من النفوذ لهذه المؤسسة في ممارسة الحكم، وبين فريق يرى حجم العزلة الدولية الذي ساد آنذاك اتجاه الدولة الجزائرية نتيجة الامتعاض والتوجس من الممارسات الخاطئة للنظام العسكري في الجزائر، وهذا مبرر كاف لتعديل دور المؤسسة العسكرية داخل نظام الحكم، واعتماد النظام المعتدل[2]، حيث تبقى النخبة العسكرية في موقع يمكنها من ممارسة قوة معارضة عالية الدرجة على القرارات السياسية، أي يكون تدخلها في شؤون الحكم ذو طبيعة سياسية عالية، في شكل جماعة ضاغطة على شاغلي منصب الرئاسة.

ولذا، فإن الحملة الدبلوماسية الطويلة والمتقنة التي قادها الرئيس بوتفليقة لتحسين صورة الجزائر الخارجية، هي في جزء أساسي منها تفاعل مع هذا الصراع حول مراجعة النخبة العسكرية لدورها داخل نظام الحكم، وقد أثبتت نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 أن تصور الفريق الثاني الذي يدعو إلى اعتماد النظام المعتدل قد ترسخ داخل منظومة الحكم الجزائرية، بشكل يسمح لمن يمارس السلطة من موقع الرئاسة الحصول على مساحة أوسع، مع الحفاظ على إمكانية تكوين جماعة ضاغطة ذات طبيعة سياسية عالية، ويمكن أخذ نموذج قانون المصالحة الوطنية الذي اعترف رئيس الجمهورية أن صيغته النهائية كانت محصلة لتوازنات معينة داخل نظام الحكم، كما تظهر نتائجه أيضا في انسحاب جنرالات كانوا محسوبين على التصور الأول لدور المؤسسة العسكرية داخل نظام الحكم.

- الاستفادة من تجارب الرؤساء الآخرين: بالنسبة للرئيس بوتفليقة فإن استنساخ تجارب الرؤساء السابقين في التعامل مع المؤسسة العسكرية يعني استنساخ تجارب فاشلة، ويلاحظ هنا أن السيد

[1]- بلغيث، مرجع سابق، ص 154.

[2]- فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص 55.

عبد العزيز بوتفليقة يختلف عن بقية الرؤساء الذين حكموا الجزائر قبله، فلم يحدث له ما حدث للرئيس أحمد بن بلة سنة 1963، ولم يحدث له ما حدث للرئيس الشاذلي بن جديد سنة 1992، ولم يحدث له ما حدث للرئيس محمد بوضياف في جوان 1992، ولم يحدث له ما حدث للرئيس زروال في سبتمبر 1998. إن الرئيس بوتفليقة عرف كيف يحكم العصا من الوسط ويتعايش أو يتقاسم السلطة مع قيادة الجيش التي حافظت على وحدة القوات العسكرية وتصدت لكل من تسول له نفسه الدخول في الشؤون الأمنية للدولة الجزائرية. فالسياسات الأمنية هي التي تقررها والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية متروكة للرئاسة والحكومة بالإضافة إلى السلطة التشريعية والسلطة القضائية،[1] وبالتالي:

* لم يكن من الممكن التمسك بالدستور كسند لممارسة السلطة، لأن هناك إدراك عميق لوجود دستور افتراضي، صنعته النخبة العسكرية لتسيير شؤون الحكم، وهو ما يفسر عدم اهتمام الرئيس بوتفليقة بإجراء تعديلات دستورية لتوضيح طبيعة النظام السياسي الجزائري مع بداياته الأولى لممارسة الحكم، رغم اعترافه أن دستور 1996 فيه الكثير من الاختلالات، وتبعا لذلك التعامل المباشر مع الصراع الذي دار داخل النخبة العسكرية حول مراجعة دورها داخل نظام الحكم، تمت الاستفادة من ذلك إلى أقصى الدرجات.

* إن حجم الرهانات السياسية التي كانت مطروحة أمام من يشغل منصب الرئاسة، مع التوجهات إلى تعديل دور المؤسسة العسكرية داخل نظام الحكم، لم تكن تحتمل الإكتفاء بوظيفة التمثيل الرمزي، لاختلاف الظروف السياسية بين حالة المجلس الأعلى للدولة، ووصول بوتفليقة إلى السلطة، فمراجعة دور المؤسسة العسكرية داخل نظام الحكم كان يتناسب مع دعم شخصية مدنية قوية يمكن الاطمئنان لها لمسايرة التحولات الجديدة، ويمكن الاستفادة منها أيضا في التغطية على أزمة الشرعية، ولم يعد العامل الأمني كافيا كمصدر للشرعية، حيث يتناقض ذلك مع الخطاب السياسي الرسمي الذي يبشر بالاقتراب من تصفية ظاهرة الإرهاب في الجزائر، أين يمكن للامتعاض الشعبي أن يصل إلى أعلى درجاته من رداءة الأداء السياسي لنظام الحكم في جزائر ما بعد الإرهاب.

* رغم الضغوطات التي أفرزتها تفاعلات مراجعة دور المؤسسة العسكرية داخل نظام الحكم، لم يكن من الممكن -بالنسبة إلى الرئيس بوتفليقة- الاندفاع إلى أي نوع من الاستقالة الاحتجاجية (كما فعل اليامين زروال)، لأن الأمر لم يعد يتعلق من جهة بجبهة موحدة للمؤسسة العسكرية، وإنما عن انقسام واقعي داخلها. ومن جهة ثانية، فإن ما كان يظهر أنه مشكلة -أي تلك الضغوطات- صار هو المخرج، وبالتالي توجب الرهان على هذا الصراع إلى أشده، والذي عكسته نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2004.[*]

2. مشروع المصالحة الوطنية كنموذج لتأثير الطبيعة التوازنية للسلطة:

يعتبر مشروع المصالحة الوطنية أهم مشروع سياسي تم انجازه في فترة حكم الرئيس بوتفليقة، لذا فإن تحليل تأثير الطبيعة التوازنية للسلطة على الصورة النهائية للمشروع يعتبر دالة في عمق تأثر ممارسة السلطة بالطبيعة التوازنية. ففي مرحلة الأزمة الأمنية، كان هناك تركيز كلي على الحلول

[1]- بوحوش، مرجع سابق، ص 466.

[*]- للإشارة هنا، فإن الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 والتي كانت تعبيرا عن أقصى درجات الصراع السياسي داخل أجنحة السلطة، وانتهت بفوز الجناح المؤيد للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وخسارة المرشح علي بن فليس، الذي كان الرهان عليه من طرف جناح مؤثر داخل المؤسسة العسكرية.

الأمنية بالنسبة إلى النخبة العسكرية الحاكمة آنذاك، وكان ذلك مرده إلى سببين أساسيين:

الأول يكمن في الارتباك الأمني الذي عرفه نظام الحكم في ذلك الوقت، نتيجة وجوده أمام تنظيمات مسلحة علنية تدعو إلى إسقاط النظام بالقوة المسلحة، وإذا كان قد تم اتخاذ إجراءات ردعية فعالة تجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، باعتبارها تمثيلا لجماعة إسلامية لها امتدادات اجتماعية، فإن استهداف قيادتها وقاعدتها الاجتماعية يتيح للسلطة الحاكمة تفكيك هذه الجماعة الإسلامية. لكن ما شكل هاجس أمني دائم هو بداية بروز التنظيمات الإسلامية المسلحة، والتي كانت نقطة انطلاقها خارج المدن، مع التأثيرات الأمنية الخطيرة التي تحدثها بداخلها. وبالتالي، فإن تبلور الحلول الأمنية في شكل الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع هذه التنظيمات، والتي استنزفت القوات الأمنية النظامية بشكل كبير، فإن تصور النخبة العسكرية آنذاك أن الإجراءات الأمنية التي تم التعامل بها مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هي التي استطاعت تفكيكها كجماعة إسلامية، يمكن أن تكون فعالة أيضا للتعامل مع التنظيمات الإسلامية المسلحة المختلفة، في حين أن هذا كان مخالفا للإستراتجية السليمة للتعامل مع هذه التنظيمات.

أما السبب الثاني فيكمن في أن الإستراتجية التي اتبعتها النخبة العسكرية تجاه المؤسسات المدنية للدولة، والتي تقضي بتفكيكها وإعادة تركيبها بشكل يتيح للمؤسسة العسكرية أن تكون محور نظام الحكم، قد وجدت لها سندا في التركيز على الحلول الأمنية للأزمة، إذ كان يظهر في ذلك الوقت أن المؤسسة العسكرية بما فيها المؤسسة الأمنية، هي المؤسسة الوحيدة التي مازلت تمارس نشاطها بفاعلية كبيرة، بالمقارنة مع المؤسسات المدنية للدولة، والتي لم تكن تتجاوز كونها مجرد تمثيل مدني رمزي.

وبالتالي، فإن التركيز على الحلول الأمنية بالنسبة إلى النخبة العسكرية كان يخفي وراءه هدفا سياسيا رئيسا، تمثل في نقل دور المؤسسة العسكرية من دورها التاريخي التقليدي في الجزائر المستقلة كضابط للحراك السياسي، إلى صانع لسياسات الدولة، بمعنى أن تكون هي محور نظام الحكم الذي تدور حوله كل الإطراف الأخرى، لذا فإن بداية حكم الرئيس بوتفليقة قد عكست اقتناعه الشخصي بجملة من المحددات:

* أن الحلول الأمنية لوحدها لا تمثل الإستراتجية السليمة لحل الأزمة الأمنية، من حيث أن التنظيمات الإرهابية في الجزائر هي أقرب إلى مفهوم التنظيم المسلح، وليس باعتبارها جماعات إسلامية تجد قوتها الرئيسية في قاعدة اجتماعية معينة، ولذا فإن الاستمرار في مواجهتها عن طريق المواجهة العسكرية المباشرة هو استمرار لنزيف دم جزائري من دون أي مستوى معقول من الفعالية. وكذلك من حيث أن الحلول الأمنية يتم استغلالها سياسيا من طرف النخبة العسكرية لتعزيز دورها داخل نظام الحكم.

* أن مستوى التعقيد الذي وصلت إليه الأزمة الأمنية في الجزائر، قد بلغ درجة كبيرة، ذلك أن التنظيمات الإسلامية المسلحة قد عرفت هي نفسها انقسامات حادة، نتيجة الاختلاف حول المرجعية الفقهية التي تبيح أعمال معينة بالنسبة إلى تنظيم ما، في حين توجد مرجعية فقهية أخرى بالنسبة إلى تنظيم آخر. أما بالنسبة إلى السلطة الرسمية فقد كان تعاملها مع الأزمة الأمنية يبرز من خلال إستراتجية التعقيد، بالشكل الذي يخفي أي دور سلبي لنظام الحكم آنذاك، ويخفي أيضا التأثيرات السلبية للارتباك الأمني الذي عرفته السلطة مع نشوء التنظيمات المسلحة العلنية.

* أن الأزمة الأمنية الجزائرية كانت محل ضغط خارجي كبير، تسبب في مستوى حاد من العزلة

الدولية، وذلك بسبب أن التركيز على الحلول الأمنية قد كان له تأثير سلبي على عدم وضوح أطراف النزاع الداخلي في الجزائر بالنسبة إلى باقي الدول، والمنظمات الدولية.

إن الشيء الأهم في كل هذا هو اكتشاف تأثير تفاعلات العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، كنموذج للطبيعة التوازنية للسلطة على مسار التحول الديمقراطي، حيث يرتبط ذلك بمخرجات إدارة الصراع السياسي من طرف الرئيس بوتفليقة، بهدف التّمكين لمؤسسة الرئاسة داخل نظام الحكم الجزائري، والتي استدعت استخدام آليات تتنافى مع مسار التحول الديمقراطي، يمكن تحديدها كالآتي:

* التصفية السياسية للطبقة الحزبية: إن طبيعة الحلول السياسية للأزمة الأمنية التي شكلت جوهر سياسات الرئيس بوتفليقة، والتي كانت تتلاقى مع توجهات الطبقة الحزبية في أغلبها في فترة سابقة، وهذه المفارقة الموجودة بين امتعاض الرئيس بوتفليقة من رداءة الطبقة الحزبية وبين اعتماد حل سياسي للأزمة الأمنية، كان نتاجه نشوء علاقة مع الطبقة الحزبية ذات طابع جديد تجد دلالتها الرئيسية في نشوء التحالف.[*]

وإذا كانت المبررات الدعائية لهذا التحالف ظهرت في أطروحات أطرافه الثلاثة المشكلة له، وبتزكية من الرئيس بوتفليقة باعتبارها تمثيلا لما يسمى في علم السياسة "بالتيار الأساسي"[1]، والذي يعني وجود قاسم مشترك بين التيارات السياسية، فإن المبررات الواقعية لنشوء التحالف الرئاسي كانت مرتبطة بتوجه الرئيس بوتفليقة إلى التصفية الجزئية للطبقة الحزبية كمرحلة انتقالية لتصفيتها كليا، وبالنسبة إليه فإن ذلك كان مبررا من عدة جوانب أهمها:

* الميول السياسي للرئيس بوتفليقة إلى اعتماد النظام الرئاسي المركزي كنموذج لنظام الحكم، والذي يتوافق مع وجود حزب وطني حاكم مع أقل عدد ممكن من الأحزاب السياسية المشكلة للطبقة الحزبية، كما ظهر في النموذج التونسي أثناء فترة حكم الرئيس بن علي.

* إن رداءة الأداء السياسي للطبقة الحزبية في الجزائر لا تسمح باعتمادها كطرف مشارك في حل الأزمة الأمنية، بقدر ما يتم الاعتماد عليها كوسيلة دعائية. وقد شمل ذلك حتى حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي اشتهر بسياسته المعادية لأي حل سياسي للأزمة الأمنية.

* إن وجود هذا الكم الهائل من الأحزاب السياسة يشوه صورة الوضع السياسي العام، حيث قام الرئيس بوتفليقة بممارسة سياسة تجميد اعتماد الأحزاب السياسية إلى أقصى حدودها، وكذلك في التلويح بقانون جديد للأحزاب يساهم في ذلك.

* إن ذلك ترافق مع اكتساب مؤسسة الرئاسة لأهمية أوسع داخل نظام الحكم مع تعديل لدور المؤسسة العسكرية، وبالتالي فرض على الطبقة الحزبية التفاعل مع تعديل توازنات القوى داخل هذا النظام.

* إهمال البناء المؤسساتي للدولة: نعتمد هنا مقارنة مرحلة حكم الرئيس بوتفليقة مع المرحلة التي

---

[*]- التحالف الرئاسي هو تحالف حزبي نشأ سنة 2004 يجمع بين حزب جبهة التحرير الوطني كممثل للتيار الوطني، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي كممثل التيار الديمقراطي وحركة مجتمع السلم كممثل للتيار الإسلامي. وقد زكى هذا التحالف الرئيس بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 وظل محافظا على ولائه لسياسات الرئيس بوتفليقة.

[1]- طارق البشري، "نحو تيار أساسي للأمة"، **سلسلة أوراق الجزيرة**، العدد 08، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2008.

سبقتها، أي مع بداية الأزمة السياسية وتبعاتها الأمنية. وموضوع البناء المؤسساتي في مرحلة الأزمة كان موضوع شديد الحساسية، فإذا كان المشهد السياسي الخارجي لتلك المرحلة قد سوق باعتباره مرحلة بداية التعددية السياسية في البلاد، والتي من أهم خصائصها الحفاظ على المؤسسات المدنية للدولة وحمايتها وتطويرها، فإن ممارسة الحكم آنذاك كانت مناقضة تماما لذلك المشهد.

وكما أشرت سابقا، فإن الأولوية السياسية بالنسبة إلى النخبة العسكرية الحاكمة آنذاك كانت تجاوز الدور التقليدي للمؤسسة العسكرية داخل نظام الحكم منذ قيام الدولة الجزائرية المستقلة، بالشكل الذي ينقل المؤسسة العسكرية من ضابط للحراك السياسي إلى صانع له، وإذا كانت إحدى المميزات الرئيسية لحكم الرئيس بوتفليقة هي إعادة المؤسسة العسكرية لدورها التقليدي، فإن ذلك لم يترافق مع أي مسار موازي لبناء مؤسسات مدنية فعالة، تكون تمثيلا لتعزيز الطابع المدني لنظام الحكم في جانبه الإجرائي، ويمكن أن نعدد ثلاث محددات أساسية لتهميش البناء المؤسساتي للدولة في فترة حكم الرئيس بوتفليقة:

* التطبيق الواسع لسياسة التشريع بالأوامر الرئاسية.

* الانتقاد المستمر لغموض صلاحيات البرلمان في الدستور الجزائري.

* اعتبار انتشار الخصائص المدنية لنظام الحكم الجزائري مرتبطة بتقليص نفوذ المؤسسة العسكرية داخل هذا النظام، وذلك من خلال توسيع دور مؤسسة الرئاسة، وليس بإعطاء صلاحيات أوسع للمؤسسات المدنية، خاصة المؤسسة التشريعية.

II. النظام السياسي والأحزاب السياسية في الجزائر

لقد كان للنظم الانتخابية المعتمدة في الجزائر انعكاسات واضحة على موضوع الأحزاب السياسية، اختلفت من نظام الأغلبية المعتمدة في مواعيد انتخابية معينة إلى نظام التمثيل النسبي المعتمد في مواعيد أخرى.

لم تشهد عشية الانتخابات المحلية لسنة 1990 أي تكتلات حزبية بشكل رسمي بتقديم قوائم مشتركة أو بضبط برامج وتوجهات مشتركة أثناء الحملة الانتخابية، بالرغم من التقارب في التوجهات بين العديد من الأحزاب السياسية بعد تبني التعددية في الجزائر سنة 1989[1]، من أحزاب ذات توجهات إسلامية مثل حركة المجتمع الإسلامي، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة النهضة الإسلامية، إلى أحزاب ذات توجهات وطنية كجبهة التحرير الوطني، حزب التجديد الجزائري، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، الحزب الوطني من أجل التضامن والديمقراطية، وأحزاب علمانية مثل اتحاد القوى الديمقراطية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحركة الجزائرية للشبيبة الديمقراطية، وأحزاب ذات توجهات جهوية مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية[2]. وسبب النظام الانتخابي المعتمد في هذه المرحلة (المتمثل في نظام التمثيل النسبي بالقوائم مع الأفضلية للأغلبية)، والذي لا يشجع قيام مثل تلك التكتلات، بل على العكس فهو يشجع الأحزاب السياسية إلى ولوج الانتخاب بشكل منفرد[3]. لكن الأمر يختلف نوعا ما في ما يخص الانتخابات التشريعية لسنة 1991 التي أعتمد فيها نظام الأغلبية في دورتين، وهو النظام الانتخابي الذي يكرس الثنائية الحزبية، ويشجع قيام تكتلات، خاصةً في الدور الثاني، وهو بالفعل ما انعكس على الأجواء التي

---

[1]- بلغيث، مرجع سابق، ص 154.

[2]-إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 175-176.

[3]- بلغيث، مرجع سابق، ص 154.

سادت الساحة السياسية قبل الانتخابات التشريعية لتلك السنة، بحيث حاول عدد من الأحزاب دخول المنافسة الانتخابية في كتلة واحدة. وعليه، فقد تشكلت كتلة الإتحاد الديمقراطي، التي كان هدفها تمثيل القوى التي تؤمن بالديمقراطية حسب تصريح ممثليها، لكن رغم أن القوى المشكلة له تعتبر نفسها القوى الديمقراطية في البلاد، إلا أنه سرعان ما تفكك ائتلافها تحت تأثير الأمور الشخصية وحب الزعامة والاختلاف الإيديولوجي...الخ.

كذلك، لم تنجح الجهود الرامية إلى توحيد صف القوى الإسلامية الثلاثة: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة حماس، وحركة النهضة، وبذلك دخلت كل التشكيلات السياسية في البلاد منفردة إلى الانتخابات، وتركت مجال التحالف إلى الدور الثاني[1]، فكان جليا أن التنافس سيكون بشكل أساسي بين جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ في كل الدوائر الانتخابية، بالرغم من وجود أحزاب سياسية أخرى منافسة. ولقد أثبتت نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1991 أن النظام الانتخابي المعتمد لم يكن في مستوى تطلعات المشرع إلى إقامة نظام تعددي، يعكس مختلف التوجهات الموجودة في المجتمع الجزائري، حيث أدى النظام الانتخابي إلى التقليل من عدد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية، حيث شارك 49 حزبا من أصل 58 حزبا معتمدا[2]، كما أنه، ومن بين 49 حزبا المشاركة في الانتخابات، استطاع ثلاثة فقط الحصول على مقاعد في الدور الأول[*]، أما بقية الأحزاب فلم تحصل على أي مقعد.

وبتطبيق نظام التمثيل النسبي في الجزائر، المعتمد منذ انتخابات 1997، أدى ذلك إلى انعكاسات واضحة على الأحزاب السياسية، سواء ما تعلق بالنظام الحزبي، أو ما تعلق ببنية الأحزاب السياسية والعلاقة بينها، حيث سمح هذا النمط ببروز الآثار التالية:

1. إيجاد أحزاب مستقلة مع بروز حزب مهيمن:

أدى هذا النظام إلى بروز مجموعة من الأحزاب السياسية مستقلة عن بعضها البعض في مرحلة الترشيحات والاقتراع، حيث لم تقبل الأحزاب السياسية التأسيس لأي تكتل سياسي، رغم التقارب الشديد في التوجهات والبرامج المعلنة.[3] وتتمثل هذه التيارات في: الأحزاب الوطنية (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حزب التجديد الجزائري)، الأحزاب الإسلامية (حركة مجتمع السلم، حركة النهضة حركة الإصلاح الوطني)، والأحزاب العلمانية (حزب العمال، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، جبهة القوى الاشتراكية، والحركة الاجتماعية الديمقراطية). وإذ لم يكن أي حزب بحاجة إلى تحالف مع حزب آخر، سواء عند اختيار المرشحين أو عند التصويت، وذلك لعدم وجود دور ثاني، فإنه بعد إعلان النتائج وعند ممارسة الصلاحيات أو عند تشكيل الحكومة كانت الأحزاب في حاجة إلى تحالفات، وقد حدث ذلك في الفترة

---

[1]- ناجي عبد النور، **تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية**. مرجع سابق، ص 88.

[2]- رياض الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 245، 1999، ص 35.

[*]- هذه الأحزاب هي: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الإشتراكية.

[3]- نور الدين ثنيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، **في كتاب الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 215.

التشريعية الأولى (1997-2002)[*] عندما تشكلت الحكومة من ائتلاف 04 أحزاب سياسية، وبمناسبة الفترة التشريعية الثانية (2002-2007) عندما تشكلت الحكومة من تحالف 03 أحزاب سياسية.

ومع ذلك، فقد سمح نظام التمثيل النسبي ببروز حزب مهيمن متبوع بأحزاب أخرى متفاوتة القوة والنفوذ، ومثال ذلك ما حصل عليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي عام 1997 بـ 155 مقعدا من مجموع 380 مقعدا، وحصل حزب جبهة التحرير الوطني عام 2002 على 199 مقعدا من مجموع 389 مقعدا، كما حصل هذا الأخير على 220 مقعدا من أصل 462 في انتخابات 2012.

2. تكريس هيمنة الأحزاب على ترتيب قوائم الترشح:

يؤدي النظام النسبي إلى تقوية دور وتأثير الأحزاب في التسيير، فنظرا لاعتماد نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة، فالترتيب في القوائم الانتخابية يبقى حكرا على ثلة من أعضاء المكاتب الولائية للأحزاب دون أي دور للمواطنين، فالمحاباة والمحسوبية والرشوة التي يتسبب فيها كثيرا أعضاء أو رؤساء المكاتب الولائية للأحزاب، تقف حائلا دون حرية اختيارهم، خاصة بما يتعلق بترتيب المترشحين. فنتيجة الانتخاب تحسم قبل التصويت، وذلك بإقصاء الكثير من المناضلين الأكفاء، لا لشيء إلا لعدم إرشائهم، أو لكونهم لم يرقوا ليصبحوا أعضاء في المكتب الولائي للحزب، وذلك بتأخيرهم في الترتيب، وهو ما يعتبر من سلبيات نظام التمثيل النسبي المعتمد في الجزائر.[1]

كما أنه يصعب على الناخب التعرف على المرشحين نظرا لاعتماد القائمة على مرشيحين كثيرين ومنتشرين في حدود إقليم الدائرة الانتخابية، فلا يستطيع المواطن التعرف عليهم والتقرب منهم، إذن، فهو مدعو لاختيار البرنامج السياسي الذي قدمه الحزب وليس الشخص. كما أن النائب يجد أن حظوظ إعادة ترشيحه وإعادة انتخابه مرتبطة بالحزب أكثر مما هي مرتبطة بالناخبين، وأن حظوظه بالفوز بمقعد مرتبطة أيضا بترتيبه في القائمة أكثر من تصويت الناخبين، وهكذا يجد النائب نفسه في حالة خضوع لقيادة حزبه، وهنا تتدخل اعتبارات الولاء والمصالح والجهوية في هذا الاختيار على حساب معايير المصداقية والكفاءة.

ومن جهة أخرى، فإن العمل بنظام المجموعات البرلمانية داخل المجالس التشريعية من شأنه زيادة نفوذ الأحزاب على النواب، الذين يتلقون تعليمات التصويت على المشاريع والقوانين واللوائح المختلفة من أحزابهم، عن طريق هذه المجموعات البرلمانية، مما يبعد النواب أكثر عن ناخبيهم لفائدة أحزابهم السياسية وتزداد هذه الهيمنة عند تكوين الحكومات.[2]

3. تزايد عدد الأحزاب داخل المجلس الشعبي الوطني دون جدوى:

يساهم هذا النظام في بروز تمثيلية موسعة ومتنوعة من الأحزاب، ويعطي على مستوى المشاركة السياسية دورا أكبر للمواطن في تحديد الخارطة السياسية، فالمواطن سوف تسهم إرادته في التصويت

---

[*]- ذكرت هنا الفترة التشريعية (1997-2002) باعتبارها أول فترة تشريعية عرفتها الجزائر منذ إقرار التعددية، على أساس أن الانتخابات التشريعية لسنة 1991 ملغاة، وبالتالي لم يتشكل مجلس تشريعي تعددي إلا سنة 1997.

[1]- ناجي، **تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1990-2007**. مرجع سابق، ص 107.

[2]- نفس المرجع الآنف الذكر، ونفس الصفحة.

على عدة مرشحين، وبالتالي التأثير في بنية تركيبة الخريطة البرلمانية.

وهكذا، نجد أن هذا النظام يعطي الفرصة للأحزاب السياسية بالتمثيل في البرلمان، حتى وإن كانت هذه الأحزاب صغيرة وتشكل أقلية في الحياة السياسية للبلاد، ومثال ذلك فاز في العهدة التشريعية الأولى (1997-2002) 10 أحزاب وقائمة للأحرار من بين 21 قائمة شاركت في الانتخابات، أما العهدة الثانية 2002-2007) فقد عرفت فوز 09 أحزاب بالإضافة لقائمة الأحرار من بين 24 قائمة شاركت في الانتخابات، وخلال العهدة الثالثة (2007-2012) فقد فاز 21 حزبا وقائمة حرة من أصل 24 قائمة شاركت في الانتخابات.

وبالمقابل يسمح هذا النظام بظهور أحزاب مجهريه تفتقر لوجود قاعدة شعبية معتبرة، وهذا من أهم سلبيات نظام التمثيل النسبي الذي يكاد ينفرد بهذه الميزة، وهو ما يساهم في تمييع المعارضة وتشتيت قواها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه رغم ديمقراطية هذا النظام من خلال سماحه لأكبر عدد من الأحزاب بالتواجد في الساحة السياسية، إلا أنه يعتبر أداة لهدر المال العام.[1]

وفي هذا السياق، جاء القانون رقم 07-08 المعدل والمتمم للأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، معدلا للمادة رقم 82 يفرض بعض الشروط للتقليل من سلبيات النظام الانتخابي المعتمد في هذا الجانب، وإن كان هذا التعديل أمرا لابد منه، إلا أنه يبقى غير كاف طالما أن الأحزاب الصغيرة باستطاعتها تحقيق تلك الشروط بكل سهولة، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات المحلية، وبالأخص في بعض البلديات ذات الكثافة السكانية القليلة، حيث أنه يكفي لتحقيقها أقارب مرشح، أو مرشحين ليبقى الحال على ما هو عليه.[2]

شجع النظام الانتخابي المعتمد في انتخابات 1997 و2002 و2007، وفي 2012 على تأسيس أحزاب سياسية جديدة، سواء بالانشقاق عن أحزاب أخرى أو وفق المؤتمرات التأسيسية العادية المنصوص عليها في قانون الأحزاب لسنة 1997، حيث تأسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي ثلاثة أشهر قبل الانتخابات التشريعية سنة 1997، والذي تم الإعلان صراحة عن أن ذلك الحزب السياسي مشتق من جبهة التحرير الوطني، حيث غادرت العديد من إطارات حزب جبهة التحرير الوطني، وانضمت إلى هذا الحزب الجديد، الذي كان يعتبر في ذلك الوقت حزب السلطة (أو حزب الرئيس)[3]. كما شهدت حركة النهضة انشقاقات في بنيتها الداخلية بعد الانتخابات الرئاسية سنة 1999، قادها عبد الله جاب الله بتأسيسه لحركة إسلامية جديدة باسم حركة الإصلاح الوطني، التي اعتمدت رسميا من طرف وزارة الداخلية[4]، وشاركت في الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2002 بقوائم خاصة بها كحزب مستقل[5]. والتجمع الوطني للثقافة الذي انبثق عنه حزب الحريات والديمقراطية. وحزب العمال الذي انبثق عنه الحزب الاشتراكي.[6] ومن جهة أخرى، تلقت وزارة الداخلية عدة طلبات لتأسيس أحزاب سياسية جديدة فقد حاول أحمد طالب الإبراهيمي صهر التيار العربي

---

(1)- ناجي، **تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية**. مرجع سابق، ص 172.

(2)- نفس المرجع السابق الذكر، ص 173.

(3)- حزام والي، مرجع سابق، ص 170.

(4)- بوكرا، مرجع سابق، ص 128.

(5)- بلغيث، مرجع سابق، ص 171.

(6)- أحمد بنيني، "أثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر"، **مجلة المفكر**، العدد 08، نوفمبر 2012، جامعة بسكرة، على الرابط: fdsp.univ-biskra.dz، اطلع عليه بتاريخ 10 ماي 2014، على الساعة 22,00.

الإسلامي في حزب جديد 1999، وعقد مؤتمره التأسيسي تحت إسم حركة الوفاء والعدل (أودع ملف اعتماده يوم 05 في شهر ديسمبر من السنة نفسها)، ولكن السلطات رفضت اعتماده إلى أن انشق أمينه العام السيد محمد السعيد وأسس حزب جديد تحت إسم حزب الحرية والعدالة. أما رئيس الحكومة السابق سيد أحمد غزالي فقد أسس حزب الجبهة الديمقراطية معتبرا نفسه أحق من غيره بالأصوات من مناضلي جبهة التحرير عموما، وسكان الغرب الجزائري خصوصا،[1] في الوقت الذي شهدت فيه كذلك بعض الأحزاب السياسية اختلافات وانشقاقات هزت بنيتها الداخلية منها على الخصوص ما حدث لجبهة التحرير الوطني بما كان يسمى بالحركة التصحيحية، ولحركة الإصلاح الوطني بجناحيها ما يسمى بجناح جاب الله، وجناح التقويميين، حيث عمد كل جناح في هذه الأحزاب السياسية إلى محاولة تنظيم مؤتمرات للحزب.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الانشقاقات في بنى الأحزاب السياسية المختلفة، وبالرغم من التشجيع الكبير لنظام التمثيل النسبي على قيامها لاعتقاد تلك الأطراف إمكانية ولوج الانتخابات بقوائم منفردة، إلا أن هناك عوامل أخرى سياسية ومصلحية وراء تلك الانشقاقات يمكن حصرها في:[2]

- إحساس الأفراد المنتمين حزبيا بعدم إشراكهم في إعداد قوائم المرشحين وإعداد المشاريع، مما عزز لديهم الشعور بعدم الانتماء.

- تنامي إحساس القواعد الحزبية بأنهم مجرد وعاء تصويتي، وأنهم مطالبون بالتصويت والدعاية لأحزابهم السياسية تحت مبرر الإلتزام الحزبي والتنظيمي، مع العلم أن سلوك تصويت كثيرا ما يرتبط في دولة الجزائر بالانتماء الأسري والطبقي والعشائري للناخب، وقد يصبح التصويت في بعض الأحيان نوعا من السلوك غير الرشيد، والقائم على معايير المجاملة.

- بروز مظاهر جعلت الأحزاب مجرد أوعية لأصحاب المصالح والمطامع الشخصية، وقد لوحظ في هذا الصدد أن الأحزاب الصغيرة باعت رؤوس القوائم للمرشحين الذين لا علاقة لهم بها. ومع ذلك، فإن وزارة الداخلية لم تتتبع عمليات الشراء التي مارستها هذه الأحزاب.

تشير الأدبيات التنموية إلى وجود علاقة تلازمية بين تشكيلة الأحزاب وبنيتها من جهة، وعملية التنمية السياسية من جهة ثانية. فالحزب يعتبر أحد نتائج العملية السياسية، ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، وهو من ناحية أخرى يمثل إحدى الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيها، ويعد بالتالي، متغيرا مستقلا عنها، ومن هنا كان الارتباط والتأثير المتبادل بين الحزب والتنمية السياسية أمرا مؤكدا لا مراء فيه، أيا كانت الزاوية التي ينظر إليه منها، فالتنمية السياسية تنطلق من إيديولوجية سياسية معينة، وتبتغي تحقيق سلسلة من التغيرات الثقافية والبنائية والوظيفية المرتبطة بالظاهرة السياسية والعملية السياسية ككل، تقتضي بالضرورة وجود الحزب كمنظمة سياسية تناط بها مهمة التبشير بهذه الأيديولوجيا، والقيام بعملية التعبئة الاجتماعية اللازمة لحشد الجماهير وراء الأهداف والتوجهات السياسية والسلوكية، وإن كان حال الأحزاب السياسية في الجزائر على نحو سبقت الإشارة إليه،

---

[1]- قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 127.

[2]- بوحنية قوي، "الانتخابات البرلمانية الجزائرية عام 2007 مقاربة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية"، في كتاب **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 352.

فإن عملية التحديث والتنمية السياسية تصبح قضية مستعصية.[1]

إنه بالرغم من مشاركة بعض الأحزاب في المؤسسات السياسية كالحكومة والبرلمان والمجالس المحلية، إلا أن دورها لا يتعدى الحضور في المؤسسات بحكم الصعوبات السياسية، وسيطرة السلطة التنفيذية على صناعة القرار، وعدم قدرة الأحزاب على التأثير في القرار السياسي.

وعموما، فإن تغييب العمل الحزبي أو ضعفه أدى إلى عجز الأحزاب السياسية عن القيام بالوظيفة الحقيقية المنوطة بها، والمتمثلة في تلبية المطالب والحاجات الأساسية للقوى التي تمثلها، وتأمين مشاركتها في العملية السياسية[2]، فهذه الأحزاب لا تملك القدرة على التعبير عن مطالب ومصالح القوى الشعبية المختلفة، وتبدو في كثير من الأحيان أنها مجرد أدوات للحكومة، ولا تتمتع إلا بدور هامشي في توصيل المطالب الشعبية، لأنها مكرسة لحشد التأييد للنخب الحاكمة، مما يضعف دورها في أن تكون قناة اتصال مع أجهزة صناعة القرار وصياغته، واتخاذ القرارات السياسية أو تلبية مصالح عموم الجماهير[3].

إن الدور الحقيقي للأحزاب لا يقتصر على المشاركة في السلطة من خلال الترشح لمنصب رئيس الجمهورية ورئاسة الحكومة والمشاركة فيها، والتمثيل في البرلمان، وتسيير المجالس المحلية، بل يكمن في مشاركتها الحقيقية من خلال آليات أخرى لها بالغ التأثير في جموع المواطنين.

4. بروز الحكومية الائتلافية:

إن أبرز سلبيات النظام الانتخابي في الجزائر يبرز في شكل الحكومة الناجمة عن النظام النسبي، وهي ما تعرف بالحكومة الائتلافية، وما تطرحه من إشكاليات وتناقضات. تتألف الحكومة الائتلافية من وزراء من تيارات حزبية تختلف من حيث الاتجاه وكذا من حيث البرامج، ويجدر بنا هنا أن نطرح السؤال الجوهري التالي: ما هو البرنامج السياسي المطبق، هل برنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطي أو هو برنامج حركة مجتمع السلم أو هو برنامج حزب جبهة التحرير الوطني أو برنامج الائتلاف الحكومي، أم هو برنامج رئيس الجمهورية.[4]

حسب تصريحات مختلف أطراف الائتلاف الحكومي أو التحالف الرئاسي فأين البرامج التي انتخب على أساسها مختلف هذه الأحزاب؟ ألا يعتبر هذا تحايلا وخيانة للمواطن الذي صوت للبرنامج الذي قدم له، ثم يجد نفسه في الأخير مهمش الرأي ولا يوجد له تمثيل حقيقي سواء على مستوى البرلمان أو على مستوى الحكومة؟

ظهرت في نتائج انتخابات 1997 تجربة الائتلاف الحكومي لأول مرة في التاريخ السياسي الحديث للجزائر، بعد أن عرفت لعدة سنوات سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني، إذا استثنينا الانتخابات التشريعية الملغاة التي جرت عام 1991، فقد ضم الائتلاف الحكومي 04 أحزاب هي التجمع الوطني الديمقراطي بـ 155 مقعدا، وحزب جبهة التحرير الوطني بـ 64 مقعدا، وحركة مجتمع السلم بـ 69 مقعدا، وحركة النهضة بـ 34 مقعدا، أي بمجموع 322 من بين 380 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني، مقابل 42 مقعدا لأحزاب المعارضة التي كانت تتشكل من جبهة القوى الاشتراكية بـ 19 مقعدا، والتجمع من

---

[1]- نفس المرجع الآنف الذكر، ص 355.

[2]- غالب الفريجات، **على طريق التنمية السياسية**. عمان: دار أزمنة 2005، ص 159.

[3]- عبد الغفار رشاد، "تبقرط العملية السياسة"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة الثامنة، العدد 05، نيسان 1989، ص 25.

[4]- طيبي عيسى، "مآخذ النظام الانتخابي الجزائري وسبل إصلاحه"، **الملتقى الدولي حول التنمية السياسية في الجزائر -واقع وآفاق-**، جامعة باتنة، 2007، ص 05.

أجل الثقافة والديمقراطية بـ 19 مقعدا، قبل أن يلتحق بالائتلاف الحكومي عام 1999، وحزب العمال بـ 04 مقاعد، أما الأحزاب المتبقية وقائمة الأحرار بمجموع 16 مقعدا فإنها لم تكن مصنفة ضمن قائمة المعارضة، وكانت مواقفها من مشاريع الحكومة متباينة بين المساندة والمعارضة حسب الظروف والمواضيع، وقد سمح هذا التحالف بتجمع الوطنيين الديمقراطيين والوطنيين المحافظين والإسلاميين، فأصبحت الخريطة السياسية في المجلس الشعبي الوطني مقسمة إلى نواب الائتلاف ونواب المعارضة.

أما الانتخابات التشريعية لسنة 2002 فإنها حافظت على نفس الخريطة السياسية مع تقلب في عدد المقاعد لكل حزب سياسي، حيث تحصلت جبهة التحرير الوطني على 199 مقعدا، والتجمع الوطني الديمقراطي على 47 مقعدا، وحركة مجتمع السلم على 38 مقعد بمجموع 289 مقعدا من 389 مقعد في المجلس الشعبي الوطني،[1] وهي حصيلة أقل من تلك التي تحصلت عليها أحزاب الائتلاف عام 1997، أما المقاعد المتبقية والمقدرة بـ 105 مقعد فقد توزعت على قائمة حركة الإصلاح الوطني، وقائمة حزب العمال، وقوائم الأحرار، ومجموعة من الأحزاب الصغيرة. ويلاحظ هنا تزايد عدد مقاعد المعارضة بـ 64 مقعد لحزب العمال، وحركة الإصلاح الوطني، مقابل 42 مقعدا للمعارضة عام 1997، وتزايد عدد مقاعد الأحرار بـ 30 مقعدا مقابل 11 مقعدا فقط عام 1997.[2]

وقد جاءت نتائج الانتخابات التشريعية 2007 بنفس التوزيع للمقاعد لتمثيل القوى السياسية مقارنة بانتخابات 2002 حيث فاز حزب جبهة التحرير الوطني بـ 136 مقعدا مقابل 199 في انتخابات 2002، وبذلك احتل المرتبة الأولى رغم التراجع في شعبية الحزب، وبقي حزب التجمع الديمقراطي في المركز الثاني حيث حصل على 61 مقعد بعدما كان قد حصل على 48 مقعد في انتخابات 2002، كما عززت حركة مجتمع السلم رصيدها حيث رفعته من 38 إلى 52 مقعدا بذلك عوضت حركة الإصلاح الوطني كثالث قوة في المجلس الشعبي الوطني. ومن أهم ما أفرزته الانتخابات هو تقهقر حركة الإصلاح الوطني حيث نزلت من 43 مقعد إلى 3 مقاعد بسبب الأزمة الداخلية، وخروج زعيمها عبد الله جاب الله منها، وقد اتضح أن مناضلي حزب جاب الله قد صوتوا لصالح حركة النمو والطبيعة، التي تحصلت على 7 مقاعد وترشح في قوائمها مرشحين من أتباع جاب الله. أما حزب العمال فقد رفع حصته من المقاعد من 21 إلى 26، مثلما رفع الأحرار عدد مقاعدهم من 30 إلى 33 مقعدا، وسجلت الجبهة الوطنية الجزائرية صعودا بحيث فازت بـ 13 مقعدا، يلاحظ كذلك على هذه الانتخابات دخول الأحزاب الصغيرة المجلس الشعبي الوطني والمقدر عددها بـ 14 حزبا وتنحصر مقاعد كل حزب من مقعد إلى 5 مقاعد. وبالتالي، استمرار سيطرة أحزاب التحالف الرئاسي على البرلمان بمجموع 249 مقعدا، رغم فقدان حزب جبهة التحرير للأغلبية التي كانت بحوزته خلال العهدة السابقة، والتحسن الطفيف في نتائج حليفيه حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي على مستوى المقاعد المتحصل عليها.[3]

وما يلاحظ على الانتخابات التشريعية التي أجريت سنة 2012 عودة حزبي السلطة للسيطرة على مجموع مقاعد المجلس الشعبي الوطني، حيث

[1]- نفس المرجع الآنف الذكر، ص 66.

[2]- نفس المرجع الآنف الذكر، ونفس الصفحة.

[3]-عبد الناصر جابي، "الانتخابات التشريعية الجزائرية، إنتخابات استقرار أم ركود،" في كتاب الديين، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 35.

حصل حزب جبهة التحرير الوطني (وهو حزب الرئيس بوتفليقة كما سماه وزير الداخلية دحو ولد قابلية) على 220 مقعدا من أصل 462، يليه التجمع الوطني الديمقراطي حليف جبهة التحرير الوطني بـ 68 مقعدا، في حين حصل تحالف الأحزاب الإسلامية (تكتل الجزائر الخضراء) والأحزاب الأخرى على 59 مقعدا. ويبرز تمثيل العنصر النسوي في هذا المجلس بـ 116 مقعدا موزعة كالآتي: 68 مقعدا عن حزب جبهة التحرير الوطني، 23 مقعدا عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، و15 مقعدا عن تكتل الجزائر الخضراء.

إن تشكيل مثل هذه التحالفات تطرح إشكالا من جانب آخر، وهو ضياع المسؤولية السياسية للأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، سواء بتبادل الاتهامات، أي أن كل طرف من الائتلاف يرمي بالمسؤولية ويلقي باللوم على الطرف الآخر، أو بالاحتماء تحت مظلة رئيس الجمهورية، وفي هذا كله تهرّب من المسؤولية، وبالتالي عدم إمكانية محاسبة الحكومة على مدى تطبيقها لبرنامجها السياسي الغامض في طبيعته أصلا.[1]

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على الفشل الذريع للنظام الانتخابي الذي كان له عميق الأثر على النظام السياسي، وطبيعة وفعالية نظام الحكم بالأساس، لذا نرى أن الحكومات تتعاقب الواحدة تلو الأخرى، وعند تقديم البيان السياسي السنوي لكل منها، يُظهر رئيس هذه الحكومة أو تلك أن كل شيء على ما يرام وأن الأهداف والسياسة العامة المسطرة محققة، بينما الواقع يدحض كل ذلك والسبب واضح وبسيط، وهو الانعدام الكلي للرقابة الفعلية، كملتمس الرقابة التي تبقى الأداة الوحيدة المجدية لكنها بوجود النصوص القانونية المنظمة الحالية لها تبقى مستحيلة التطبيق.

خاتمة:

إن النظام السياسي في الجزائر شهد لا توازن سلطوي صارخ، وهيمنة واضحة مارستها مؤسسة رئاسة الجمهورية، وإذا ما قرأنا بتمعن أول دستور في البلاد و مدى احتوائه على نصوص صريحة تؤكد دوره في رسم السياسات العامة للدولة، والرقابة على منصب رئيس الجمهورية الذي كان معني بالمسؤولية السياسية، لكن واقع سياسة الدولة خالف الأصل الدستوري، وتحولت مؤسسة الرئاسة بدعم من مؤسسة الجيش سلطة تنفرد بالسلطة من العديد من مراحل الجمهورية الجزائرية، لكن ما يهمّ المتتبع هو مبدأ الديمقراطية الذي لطالما تغنى بها صانع القرار في الجزائر مع وضوح غياب السلطة الممثلة للشعب، وهي البرلمان، هذه المؤسسة التي يعتبر اختصاصها الأصيل نابع من سلطة الشعب وهو تشريع القوانين، وصنع وتصميم السياسة العامة للدولة جنبا لجنب مع السلطة التنفيذية، مع امتياز هذه الأخير بارتباطها بشكل نظام الحكم وهو الشبة رئاسي، لكن غاب دور البرلمان سواء في عهد الحزب الواحد حيث كان منبع لإتباع وتنفيذ سياسات الحزب، وأمينه العام الممثل في شخص رئيس الجمهورية، أو في حالة تحويله إلى غرفتين زاد من عقدة الضعف البرلماني باستحداث غرفة قوتها في الثلث المعين من طرف رئيس الجمهورية، وهذه صورة توضح الهيمنة القاسية للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في الجزائر، مع حق التشريع بأوامر المكفول دستوريا، وكذا المجال الواسع الذي لم يلق تحديدا قانونيا والذي يتمتع به رئيس الجمهورية في استغلال حقه في ممارسة السلطة التنظيمية.

كما لعبت الانتخابات في الجزائر دورا حاسما، وما انعكس عنها من تأثير متبادل بين النظم المتعمدة من جهة، وطبيعة النظام السياسي من جهة أخرى،

[1]- ناجي، **تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص 175.

هذا ما يثبت المفارقة الحاصلة بين النصوص المنظمة للعلاقة التي تربط المؤسسات ببعضها، وبين واقع تلك العلاقة. وعليه، فإن تنظيم انتخابات ديمقراطية حرة وشفافة رهين بشكل كبير بالإرادة السياسية من جهة، والإدارة الفاعلة من جهة أخرى لتأمين حسن سير هذه الانتخابات في ظل وجود إطار ملائم. كما أن التحكم التدريجي في الوضع الأمني يجب أن يحفز اليوم على إعادة فتح ورشات للإصلاحات السياسية والمؤسساتية، وفي هذا الإطار، يجب القيام بمجهودات مهمة من أجل أن تؤشر الانتخابات على بداية تضمين أكثر لمختلف الفاعلين في المشهد السياسي قصد إعادة المصداقية للانتخابات، ولا سيما بضمان مشاركة مجموع الأحزاب في الانتخابات، ومن ذلك، المشاركة في إدارة هذه الانتخابات. وعلاوة على ذلك، يجب وضع شروط الانخراط الحقيقي للمجتمع المدني، بما فيها البعد النقدي.

لقد أدت الممارسات التي قامت بها السلطة الجزائرية منذ الاستقلال إلى تفريغ معنى المشاركة السياسية من أي محتوى حقيقي، حيث طورت على مر الزمن كفاءتها في صناعة القرارات الحاسمة باسم الشعب دون أن يشارك فيها أحد غيرها، ساعدها في ذلك نجاحها في إخضاع المجتمع لبيروقراطية جامدة، نزعت من الجماهير كل قوة، وأحدثت شرخا هائلا بين الجماهير المجردة من أي قوة أو نفوذ، ونخب متعجرفة، لا تتوفر على أي حس ثقافي وطني يمكن أن يثري قيم وثقافة الدولة.

كما ساعدها على ذلك إنشاؤها لما يمكن اعتباره حزب الدولة، الذي ساهم في رسم المشهد السياسي، وتشكيل خريطة الجماعات الاجتماعية والمهنية والسياسية، فبفضل الأحادية التي وضعتها السلطة كإستراتيجية لنفسها انطوت تحتها كافة التنظيمات الجماهيرية الأخرى (النسائية، الشبابية، العمالية والفلاحية...)، وبفضل استمرار هذه الممارسة استطاعت القوى الحاكمة استنساخ ما يكفيها من هذه التنظيمات على مر الأيام وتوالي العهود.

قائمة المراجع:

أ. الكتب

1. إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
2. بوحنية قوي، "الانتخابات البرلمانية الجزائرية عام 2007 مقاربة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية"، في كتاب الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
3. جورج الراسي، الإسلام الجزائري، من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات. بيروت: دار الجديد، 1997.
4. رضا مالك، تقليد وثورة، الرهان الحقيقي. ترجمة وتحقيق جزيف أبو رزق، بيروت: دار الفارابي، 2003.
5. صالح بلحاج، السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري. ط(1)، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2006.
6. عاطف عيد، حليم ميشال حداد، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم: تونس والجزائر. بيروت: EDITO CREPS INT، 1999.
7. عروس الزبير، "الانتخابات التشريعية في الجزائر من المشاركة المكثفة إلى الامتناع الرافض"، في كتاب النزاهة في الانتخابات البرلمانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 345.

8. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر مند 1962 لغاية اليوم. الجزائر: دار البصائر، 2015.
9. عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية: أحداث ومواقف. الجزائر: دار الهدى، 2001.
10. غالب الفريجات، على طريق التنمية السياسية. عمان: دار أزمنة 2005.
11. فؤاد الأغا، علم الاجتماع العسكري. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
12. محمد خوجة، سنوات الفوضى والجنون: الانحدار نحو العنف". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
13. محمد عباس، رواد النهضة الوطنية. الجزائر: مطبعة دحلب، 1992.
14. مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر. ترجمة سمير كرم، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.
15. ناجي عبد النور، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية. مرجع سابق.
16. نور الدين ثنيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في كتاب الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
17. يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993. ط1، بيروت: موسوعة المعارف.
18. أحمد باي، "ظاهرة عدم استقرار الحكومات في الجزائر 1989-2000"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص 65.
19. فاروق أبو سراج الذهب، "لماذا يقاطع الجزائريون الانتخابات، ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي"، مجلة دراسات استراتيجية، عدد 04، الجزائر: مركز البصيرة، 2007.
20. عبد الغفار رشاد، "تبقرط العملية السياسة"، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الثامنة، العدد 05، نيسان 1989.
21. طارق البشري، "نحو تيار أساسي للأمة"، سلسلة أوراق الجزيرة، العدد 08، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2008.
22. طيبي عيسى، "مآخذ النظام الانتخابي الجزائري وسبل إصلاحه"، الملتقى الدولي حول التنمية السياسية في الجزائر -واقع وآفاق-، جامعة باتنة، 2007.
23. رياض الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 245، 1999.
24. أحمد بنيني، "أثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد 08، نوفمبر 2012، جامعة بسكرة، على الرابط: fdsp.univ-biskra.dz، اطلع عليه بتاريخ 10 ماي 2014، على الساعة 22,00.
25. أمال فاضل، "السلم المدني في الجزائر عبر آلية المصالحة الوطنية"، مجلة دراسات إستراتيجية، الجزائر: مركز البصيرة، عدد 06، 2009.
26.
27. يحي أبوزكريا، "الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة"، على الرابط الالكتروني: www.nashiri.net/ebooks/cat/179-pdf.html أطلع عليه: 20 مارس 2014، الساعة 14,00.

28. يحي أبوزكريا، "الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة"، على الرابط الالكتروني: www.nashiri.net/ebooks/cat/179-pdf.html أطلع عليه: 20 مارس 2014، الساعة 14,00.
29. محمد شراق، http://www.elkhabar.com/quotidien/index.php?idc=30&ida=152828 بتاريخ: 2014/05/13.
30. "سلسلة تاريخ الجزائر، الجزء 19"، منتديات ستار تايمز، على الرابط الالكتروني:
31. http//www.forum.ennaharonline.com/thread40488.html. le 20/03/2014.
32. http://www.startimes.com/?t=2786917 . le 26/10/2014.8
33. Rachid TELEMÇANI, Elections et élites en Algérie. Alger: chihab edition, 2003.